الأمم المتحدة S/PV.7703

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٧٠٣**

الثلاثاء، ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦، الساعة ١٠/٣٥.

نيويورك

الرئيس	السيد أبو العطا	(مصر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي لينياريس بالو
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد شن بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1615246 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأُعطي الكلمة لأعضاء مجلس الأمن.

السيد إيليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أولا أن نعرب عن خالص امتناننا لكم شخصيا، السيد الرئيس، وفريقكم، على القيادة المقتدرة وبرنامج عملكم الكامل الذي قدمتموه إلى مجلس الأمن هذا الشهر.

لقد خُصّص قدر كبير من الوقت في أيار/مايو للمسائل الأفريقية ومناقشة السبل التي يمكن بها التوصل إلى حلول تعاونية للأزمات في تلك القارة. ومثلما قلنا في مجلس الأمن أكثر من مرة، فإن أحد المبادئ الرئيسية بالنسبة لنا في ذلك السياق يتمثل في إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. وفي ذلك الصدد، فإننا نقدّر الجهود التي بذلها الوفدان المصري والأنغولي في عقد الاجتماع التشاوري المقرر بين المجلس ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٣ أيار/مايو. ونشيد بأهمية وحسن توقيت عقد جزء غير رسمي من الاجتماع للمرة الأولى. فقد مكّننا ذلك من إجراء تحليل صريح وبناء للحالة الراهنة ولآفاق التعاون بين المجلسين، وكذلك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بصفة عامة في صون السلم والأمن. وناقشنا أيضا مواضيع مثيرة للاهتمام من تلك المخصصة للبلدان.

ولم تكن تلك المناقشة سهلة، غير أننا نقدّر عدم محاولة إنكار وجود مشاكل عديدة في العلاقة بين المجلسين، فضلا عن تقديم مقترحات بشأن السبل العملية للتغلب عليها. وقد سلّمنا على وجه الخصوص، بأهمية كفالة أن تكون اجتماعاتنا التشاورية أكثر فعالية، بما في ذلك تحسين فعالية آليات تنفيذ القرارات. وقد كانت إحدى المناقشات المثيرة للاهتمام بوجه خاص تلك التي تمت بشأن إمكانية تنظيم البعثات الميدانية المشتركة بين المجلسين.

وأُستكمل ذلك الاجتماع التشاوري بصورة فعالة بعقد مناقشة مفتوحة في اليوم التالي بشأن مسألة التعاون الأمني بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (S/PV.7694) بمشاركة نحو ٥٠ وفدا، واعتمدنا فيها بيانا رئاسيا S/PRST/2016/8 بشأن هذا الموضوع. وفي رأينا أن هذه الأنشطة قد أصبحت معلما رئيسيا في جهودنا الرامية إلى تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين المنظمتين، وكذلك بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وعلى أساس من الاحترام الحقيقي والمتبادل بينهما. ويفترض هذا أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن، فضلا عن التكامل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بحيث يستفيد كل طرف فيه من المزايا النسبية ذات الصلة.

وقد تجلى التزامكم التام بالبحث عن حلول للمشاكل الأفريقية، سيدي الرئيس، في تنظيمكم لبعثة مجلس الأمن إلى كينيا والصومال.

ونعرب عن امتناننا للقاهرة لما أبدته من حسن ضيافة لأعضاء المجلس في العاصمة المصرية وفي مقر جامعة الدول العربية. وخلال تلك الزيارة، اجتمع أعضاء المجلس مع وفود على مستوى سياسي رفيع من الصومال وكينيا ومصر، وحصلوا على معلومات مباشرة بشأن الحالة في هذه البلدان وفي المنطقة ككل، وتبادلوا الآراء والتقييمات بشأن العديد من المسائل المدرجة في جدول الأعمال الدولي. وجميع اجتماعاتنا عُقدت بأسلوب جدي وبناء وكانت منظمة تنظيما جيدا جدا.

وأود أن أقول بضع كلمات عن الحالة في الصومال والتحديات التي يواجهها ذلك البلد. ونرحب باعتماد النموذج الانتخابي الذي يهدف إلى كفالة المصالحة الوطنية وتوحيد البلد. وقد ساعدت زيارة أعضاء المجلس إلى مقديشو والمفاوضات التي جرت هناك في تشجيع رئيس الدولة على إقرار النموذج الانتخابي.

بيد أنه فيما يتعلق بإنشاء عملية سياسية في الصومال، علينا توخي الحذر. ويجب ألا نتسرع في الترويج لنماذج مريبة يمكن أن تُفضي إلى تقسيم البلد. وفي ذلك السياق، ينبغي لنا أن نواصل تعزيز وحدة الصومال والمساعدة على إنشاء حكومة وجيش فعالين وقوات أمنية فعّالة، فضلا عن عملية إعادة البناء الاقتصادي، إلى جانب إيجاد السُبل الفعالة لمكافحة الإرهاب. وأثبتت الزيارة أن الصومال لديه بعض الآفاق الواعدة، لكن المشكلة الإرهابية لا تزال خطيرة جدا.

وبفضل عملية منسقة تنسيقا ناجحا قام بها حفظة السلام الأفارقة، تم احتواء حركة الشباب. ومع ذلك، لا يزال الإرهابيون يبسطون سيطرتهم على جزء كبير من الأراضي وعلى طرق رئيسية. ومن الواضح أن الجماعات الإرهابية تتلقى حاليا المساعدة الخارجية – المادية والتقنية والعسكرية والمساعدة بالأفراد – من العديد من المصادر. ويتدفق المقاتلون الإرهابيون الأجانب على البلد. ويجري تقديم هذا الدعم بمعدل أسرع من الدعم المقدم إلى السلطات المركزية وللجيش والشرطة الصوماليين. واليوم، فإن الآلية الوحيدة الفعّالة لمواجهة التحدي الذي يمثله الإرهاب لذلك البلد تتمثل في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي مُددت ولايتها بالإجماع حتى ٨ تموز/يوليه بموجب القرار ٢٢٨٩ (٢٠١٦).

علينا أن نأخذ في الاعتبار أيضا أنه يجب على حفظة السلام الأفارقة التعامل مع مشاكل أوسع نطاقا مما تنص عليه ولاياتهم، مخاطرين في ذلك بأرواحهم. وفي هذا الصدد، يجب علينا أن نعالج بهمة المسائل المتعلقة بقدرات البعثة. وندعو المجتمع الدولي إلى أن يواصل تعزيز دعمه للبعثة في المجالات العسكرية والمالية واللوجستية.

إن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحل المشاكل في الصومال مثال واضح على التعاون العملي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لكفالة السلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب، نعتبر أن القيادة المصرية لبعثة مجلس الأمن إلى ذلك البلد والحوار المفاهيمي بين المنظمتين كانا منظمين على نحو جيدا جدا، وانصب التركيز فيهما على النتائج. ونحن واثقون بأنه ينبغي أن يرتكز عمل المجلس على أساس هذه النُهج.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أتوجه بالشكر الجزيل والتهنئة الحارة للسفير عمرو عبد اللطيف أبو العطا وجميع أعضاء الفريق المصري على عملهم هذا الشهر. فقد قادونا بروح مهنية عالية، خلال شهر حافل بالعمل بكل الطرق، لا سيما بعقد جلسات مع المنظمات الإقليمية، ومع الاتحاد الأفريقي وطيلة الأسبوع الماضي عقدنا اجتماعات أولا مع جامعة الدول العربية في القاهرة، وكذلك مع الاتحاد الأوروبي.

السيد الرئيس، كما طلبتم منا أن نفعل، سأتناول ثلاثة فقط من المواضيع المدرجة في جدول أعمال المجلس لهذا الشهر. وأود أيضا أن أقول بضع كلمات عن المواعيد النهائية الرئيسية التي يمكن أن نتوقعها خلال شهر حزيران/يونيه.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن استهل بالقول بأنكم بدأتم رئاستكم بحدث رئيسي وحتمي بالنسبة لنا جميعا، ألا وهو اتخاذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن حماية الموظفين الطبيين في النزاعات المسلحة. ففي السنوات الأخيرة، زادت الهجمات على المستشفيات في سورية، واليمن وجنوب، السودان، وأفغانستان وفي أماكن أخرى. ونرى أنه من المهم جدا أن مجلس الأمن بعث برسالة قوية، وسيتعين علينا توفير متابعة

صارمة للقرار لضمان ألا تمر هذه الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي من دون عقاب. وستظل فرنسا معبأة في ذلك الصدد.

أنتقل الآن إلى الشرق الأوسط، أود أن أعود إلى مسألة سورية وعملية السلام. إن اتخاذ القرارين ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٠١٦ (٢٢٦٨) مكّننا من أن نشهد بعض التقدم في حل الأزمة السورية. وبعد التحركات الإيجابية جدا في آذار/مارس، شهدنا تراجعا في أوائل أيار/مايو. وعُلقت محادثات جنيف، واستؤنفت أعمال العنف التي ضربت حلب على نحو أصعب مما كان عليه الحال قبل بدء نفاذ وقف الأعمال القتالية.

التقدم في إيصال المساعدات الإنسانية كان ضئيلا للغاية بسبب الحصار الذي يفرضه النظام حيث أصبحت داريا رمزا لهذا الحصار. وبالنظر إلى هذه السلسلة من التطورات السلبية، دعا المبعوث الخاص، بدعم من فرنسا والوفود الأخرى، إلى عقد اجتماع آخر للفريق الدولي لدعم سورية على المستوى الوزاري. مكن بيان فيينا المعتمد في ١٧ أيار/مايو من تأكيد التزام أعضاء الفريق بتهيئة الظروف اللازمة لاستئناف مفاوضات ذات مصداقية. والأهم من ذلك، أن البيان يؤكد من جديد بشكل لا لبس فيه الحاجة إلى الجولة المقبلة من المفاوضات للتركيز فقط على المرحلة الانتقالية وطرائق التنفيذ، وهذا بحلول ١ آب/أغسطس.

حتى الآن، لا يزال التقدم المحرز ضئيلا، كما أكد المبعوث الخاص خلال المشاورات التي انعقدت في ٢٦ أيار/مايو. وعلى الرغم من تحديد هدف استئناف المفاوضات السياسية، لا ينبغي لنا أن نكون متسرعين جدا في عقد جولة جديدة من المحادثات بين السوريين إذا لم يتم الوفاء بالشروط اللازمة لضمان مصداقيتها. وفي الأيام القليلة المقبلة ينبغي أن ينصب التركيز على التنفيذ الفعّال للبيان الصادر في ١٧ أيار/مايو، وإذا اقتضت الضرورة استخدام تلك الأدوات التي تم الاتفاق عليها، أي عقد اجتماع على المستوى الوزاري للفريق الدولي لدعم سورية ومجلس الأمن.

في الأجل القريب، تتمثل المسألة الرئيسية في إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. إذا لم تتم إزالة العوائق التي تعترض قوافل المساعدة الإنسانية المتجهة إلى جميع المناطق الواقعة تحت الحصار قبل ١ حزيران/يونيه، فسيتعين علينا أن نبدأ بعملية إنزال جوي للمساعدة الإنسانية. وبعد أن عقد الفريق الدولي لدعم سورية خمسة اجتماعات، واتخذ مجلس الأمن قرارين، ينبغي لنا أن نرى بعض التقدم الحقيقي في هذا الصدد.

أنتقل الآن إلى عملية السلام، الأمر الذي لفتنا انتباه المجلس إليه في ١٥ أيار/مايو، ونأمل من الاجتماع الوزاري الذي سيعقد في باريس في ٣ حزيران/يونيه أن يمكن من توفير أفق سياسي جديد للحل القائم على وجود دولتين. ما برحت فرنسا تشهد منذ عدة أشهر اضطرابات عامة على أرض الواقع. وهذا الخطر يتزايد يوميا بسبب الاجحافات اليومية التي يعاني منها الفلسطينيون، وزيادة انعدام الأمن بالنسبة للإسرائيليين.

تلك المبادرة الفرنسية كانت موضوع مشاورات مستفيضة، حيث قام وزير الخارجية في نيسان/أبريل ورئيس الوزراء في الأسبوع الماضي بزيارة إسرائيل والأراضي الفلسطينية. وقد أجرى الوزير أيضا مشاورات مع شركائنا في المنطقة ومع اللجنة الرباعية من أجل بناء توافق آراء عريض القاعدة. إن الاجتماع الوزاري المقرر عقده في ٣ حزيران/يونيه في باريس يجب أن يكون نقطة انطلاق للتعبئة السياسية. وسوف يقوم رئيس الجمهورية، فرانسوا هولاند، بافتتاح الاجتماع الذي أكد الأمين العام للأمم المتحدة ووزير خارجية الولايات المتحدة مشاركتهما فيه.

إن نهجنا جماعي ومكمل للعمل الذي تقوم به المجموعة الرباعية التي ينبغي للاجتماع المقبل الذي ستعقده أن يوفر معلومات هامة للمضي قدما. ونحن نشكر الأغلبية الواسعة جدا من الوفود في المجلس، فضلا عن الجهات الأخرى، التي ما انفكت تدعم الجهود التي نبذلها.

ولا يمكنني أن أذكر شهر أيار/مايو في مجلس الأمن من دون المرور مرة أخرى على بعض الأحداث الهامة التي مكّنت مجلس الأمن من التفاعل طيلة الأسبوع الماضي مع المنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي.

وجددت اجتماعات مجلس الأمن مع مجلس السلم والأمن التابع للأفريقي وجامعة الدول العربية أثناء زيارة المجلس إلى القاهرة ومع لجنة الشؤون السياسية والأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي التأكيد على أهمية التعاون مع المنظمات الإقليمية وتعزيز الفهم المتبادل للأزمات الراهنة.

وفي مناسبة الذكرى السنوية العاشرة للمشاورات مع الاتحاد الأفريقي، يجب أن نظل منخرطين بقوة في تعزيز هذه الشراكة الاستراتيجية. فلا يمكن تحسين فعالية أعمال الأمم المتحدة، مثلها مثل أعمال الاتحاد الأفريقي، إلا من خلال ذلك. وفي ذلك الصدد، نرحب بمبادرة الرئاسة المصرية للمجلس في تنظيم رحلة للمجلس إلى الصومال، وهي حالة من الضروري فيها إقامة التعاون الجيد مع الاتحاد الأفريقي لتعزيز السلام والأمن في المنطقة. وستمكننا تلك البعثة الميدانية والمشاورات مع الاتحاد الأفريقي من تحسين تعديل ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي سنجددها في غضون بضعة أسابيع، فيما يتعلق بالأعمال الهجومية واحترام حقوق الإنسان على السواء.

وفي الختام، أود أن أقول بضع كلمات عن الأولويات الرئيسية لرئاستنا للمجلس، التي تبدأ غدا. فسيكون الشهر حافلا للغاية بأنشطة المجلس، التي يمكن أن ننظمها في ثلاث ركائز رئيسية.

أولا، سيشكل حفظ السلام الدعامة الحقيقية لأنشطة شهر حزيران/يونيه. وبعقد المناقشة الوزارية في ١٠ حزيران/يونيه، بقيادة وزير الخارجية السيد جان – مارك إيرو، سنغتنم معا الفرصة، بحضور الأمين العام والرئيس المنتخب لجمهورية أفريقيا الوسطى، لتعميق فهمنا لعمليات حفظ السلام الفعالة والحديثة في حماية المدنيين. وسيمكننا تبادل الأراء من تحديد مسار شهر سيكون مزدحما بالعمل بصفة خاصة في مجال تجديد ولايات حفظ السلام، بما في ذلك ولايات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الجولان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بدون الإشارة إلى النتائج المتوقعة من الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبعبارة أخرى، إن أفريقيا ستكون في صميم رئاستنا للمجلس.

ثانيا، سيتسم شهر حزيران/يونيه بالعديد من المواعيد النهائية الهامة فيما يتعلق بالشرق الأوسط، بما في ذلك سورية، بطبيعة الحال، بجميع أبعادها – السياسية والكيميائية والإنسانية. كما ستكون ليبيا مدرجة في جدول الأعمال، إلى جانب اليمن وعملية السلام، التي أشرت إليها بالفعل. وفي أواخر حزيران/يونيه، سيتلقى مجلس الأمن أيضا تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بشأن لبنان. كما سيكون حزيران/يونيه مزدحما بالأنشطة فيما يتعلق بالانتخابات في الأمم المتحدة. وعلى وجه التحديد، سنقوم بانتخاب الأعضاء الجدد في المجلس في ٢٨ حزيران/يونيه.

وأخيرا، أقول كلمة عن عملية انتخاب الأمين العام. إن الجمعية العامة ستنظم حوارات غير رسمية جديدة بين المرشحين والدول الأعضاء في ٧ حزيران/يونيه. كما كان الحال في نيسان/أبريل، أنا متأكد من أن هذه الحوارات ستثير اهتماما قويا للغاية من جانب الدول الأعضاء. ونشيد بهذه الفرصة الجديرة بالترحاب ونشجعها. وسيعود إلى المجلس الأمر في المضي قدما بأعماله بالذات في إطار مسؤولياته. وفي ذلك الصدد، أشكر السفير أبو العطا ممثل مصر على المناقشات البناءة التي جرت في ظل رئاسته للمجلس. وبتلك الروح

سنعمل خلال رئاسة المجلس لشهر حزيران/يونيه على ضمان تنظيم جميع الترتيبات اللازمة للمجلس لكي يمضي قدما نحو إعداد بطاقات الاقتراع الأولية في الوقت المناسب.

ومرة أخرى، أشكر الرئاسة المصرية للمجلس وأهنئها على الجودة العالية للأعمال التي أنجزت في أيار/مايو. لقد وضعتم معايير رفيعة للغاية، سيدي.

السيد غاسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود كثيرا أن أهنئكم أحر التهنئة، سيدي الرئيس، على قيادتكم الممتازة لرئاسة المجلس خلال شهر أيار/مايو. كما أود أن أهنئ فريقكم على أداء المجلس الممتاز للغاية وعلى النتائج التي تحققت في سعينا المشترك للإسهام في صون السلام والأمن الدوليين.

وكان من النتائج الملموسة للرئاسة المصرية للمجلس التقدم المحرز في بعثة مجلس الأمن إلى الصومال وشرق أفريقيا، التي تمكنت – بتاكيد القيادة الصومالية وإنجازها – من ضمان أن الانتخابات ستجرى وفقا للنموذج المتفق عليه في إطار الموعد النهائي المحدد. ومن المتوقع في الوقت الحالي أن يساعد المجتمع الدولي السلطات الصومالية في كفالة إجراء تلك الانتخابات في ظل أفضل الظروف الممكنة، الأمر الذي سيمثل إسهاما كبيرا في العملية السياسية والأمنية المعقدة التي يمر بها البلد.

كما شملت بعثة مجلس الأمن إلى شرق أفريقيا عقد اجتماعات هامة في كينيا ومصر. وفي اجتماع عقد في نيروبي مع رئيس كينيا وكبار المسؤولين الكينيين، أثيرت شواغل إزاء مستقبل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإزاء اللاجئين الصوماليين في كينيا. وشددت السلطات الكينية على الربط بين مشاركة كينيا في بعثة الاتحاد الأفريقي والأمن الوطني الكيني، وعلى الحاجة الماسة إلى زيادة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وهي مسألة يلزم المجلس أن يوليها الاهتمام الجدي. ونحن نشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على التركيز على ذلك خلال البعثة إلى الصومال.

فوجود عدد كبير من اللاجئين الصوماليين في كينيا يشكل عبئا أمنيا واقتصاديا وبيئيا هائلا على كاهل السلطات الكينية. وفي ذلك الصدد، وجه نداء من أجل تطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة إلى المجتمع الدولي من خلال دعوة المجلس إلى دعم البلدان التي تتحمل التدفق الهائل للاجئين الصوماليين، وبطبيعة الحال بما في ذلك في كينيا. وتبرر هاتان المسألتان، وهما بعثة الاتحاد الأفريقي واللاجئون، تجديد اهتمام المجلس من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن في الصومال ولتفادي وقوع تطورات غير مرغوب فيها في حالة عدم التوصل إلى حل مناسب لمسألة اللاجئين.

وكان الاجتماع التشاوري المشترك العاشر بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي (انظر S/PV.7694) إنجازا هاما آخر للرئاسة المصرية لمجلس الأمن. فقد أتاح الاجتماع فرصة لكلا المجلسين لتجديد التأكيد وإيجاد سبل لتعزيز التعاون وعلاقات التكامل والالتزامات في مواجهة الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين في أفريقيا. وفي الاجتماع الرسمي الذي عقد في مقر البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة، أجرى المجلسان تقييما للشراكة القائمة على الصعيدين الاستراتيجي والتشغيلي والحاجة إلى تحسين تبادل المعلومات والتحليلات في جميع مراحل النزاع، وناقشا التحديات المالية واللوجستية والتشغيلية لبعثات حفظ السلام في أفريقيا.

كما ناقش المجلسان تأثير العمليات الاستعراضية الثلاث الجارية لعمليات الأمم المتحدة للسلام، وهيكل بناء السلام، والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وفي الاجتماع الرسمي، ناقش مجلس الأمن ومجلس الاتحاد الأفريقي

للسلام والأمن الحالة في الصومال وبوروندي. وجرى تبادل صريح للآراء، مع تجديد المجلسين التأكيد على دعمهما وإسهامها في تلك البلدان على الطريق المؤدي إلى إحلال السلام الدائم.

وقد قام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، منذ إنشائه في عام ٢٠٠٤، بنشر أو أذن بنشر نحو ٧٠ ٠٠٠ من حفظة السلام النظاميين في بعثات داخل أفريقيا، بما في ذلك فرقة العمل الإقليمية من أجل القضاء على جيش الرب للمقاومة، والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات التي أنشئت لمكافحة جماعة بوكو حرام. وعلاوة على ذلك، أنشأ الاتحاد الأفريقي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وهي البعثة المختلطة التي كنا على اتصال بها في الصومال.

وعلى الرغم من القيود المالية واللوجستية، فإن نشر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بعثات لحفظ السلام مفيد للغاية في دعم مجلس الأمن. ويستند التعاون بين المجلسين إلى التحليل العملي للمزايا النسبية للاتحاد الأفريقي من حيث القرب من الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والعرقية وغيرها من أبعاد الصراعات الأفريقية. ويمكن لمجلس الأمن أن يسترشد بهذا الإطار في وضع أساس للتعاون الفعال مع جامعة الدول العربية – وهي الرغبة التي أعرب عنها كلا الطرفين بقوة في الاجتماع الذي عقد في القاهرة في ٢١ أيار/مايو، عندما عقدت بعثة مجلس الأمن وجامعة الدول العربية اجتماعهما التشاوري الأول. ونرى أن جامعة الدول العربية يمكن أن تساهم مساهمة مجدية وكبيرة في عملية بناء السلام في الصومال، العضو في الجامعة العربية. ويمكن أن تبدأ الأمانة العامة لكل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية مناقشات بشأن كيفية تفعيل هذه الشراكة التي نرى أنها يمكن أن تسفر عن نتائج هامة في العمليات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية الجارية في الصومال.

وفي الختام، أؤكد مجددا على تقديرنا الصادق لكم، سيدي الرئيس، على الطريقة البارعة التي أدرتم بها المجلس خلال شهر أيار/مايو ونحن نتطلع إلى الرئاسة الفرنسية، التي قدم سفيرها للتو لمحة موجزة عنها إلى المجلس، ونتطلع إلى مواصلة العمل معه.

السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، تود جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تعرب عن تقديرها للعمل الذي قمتم به أنتم وفريقكم في النهوض بجدول أعمال هذا الشهر. كما نرحب بعقد جلسة الاختتام العلنية هذه، تماشيا مع أحكام المذكرة المفاهيمية الرئاسية S/2010/507. وبالمثل، فإننا نقدر الورقة المفاهيمية التي أعدها وفد بلدكم من أجل هذه الجلسة. وقد استخلصنا نقطتين نود التوسع فيهما. النقطة الأولى تتعلق بالإرهاب، والثانية بالتعاون الإقليمي.

إن التعرض للإرهاب وللتطرف العنيف يتسم بطابع عالمي الآن. ويتجلى ذلك، في جملة أمور، في وجود أكثر من ٣٠ ٠٠٠ من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بمن فيهم شباب ونساء، من ١٠٠ بلد في جميع أنحاء العالم على أقل تقدير. واليوم، لا توجد منطقة واحدة في العالم يمكن أن تعتبر نفسها خالية من هذه الظاهرة، ناهيك عن آفة الإرهاب. وفي هذا الصدد، ما برحت فنزويلا تشدد على أن الدور المشترك لمجلس الأمن والمجتمع الدولي سيكون حاسما في مكافحة تلك التهديدات، ولا سيما من خلال تصميم وتنفيذ وتعزيز الاستراتيجيات الكفيلة بوقف نمو الجهات من غير الدول.

ويؤكد وفد بلدي مرة أخرى على أهمية الوقاية في هذه المكافحة الهامة والشاملة؛ وعلى الحاجة إلى اعتماد مبادرات لمكافحة تلك الجماعات والأيديولوجيات المتطرفة التي حددت لنفسها مهمة تشجيع العنف والتعصب؛ ومعالجة الأسباب الجذرية التي تغذي هذه الآفة؛ ووضع استراتيجيات فعالة

ومبتكرة لمناهضة الخطاب الإرهابي والمتطرف وتوليد التفكير النقدي في المجتمع.

ولهذا السبب، نرحب بالدعم المقدم من مصر في التصدي لهذه المسألة من خلال عقد المناقشة الوزارية المفتوحة بشأن مكافحة خطاب الإرهاب وأيديولوجياته (S/PV.7690) في ١١ أيار/مايو. وقد مكنتنا تلك الجلسة من تناول خطر الإرهاب من منظور شامل وغير انتقائي، بما في ذلك التصدي لهذه الآفة على أساس التعاون الدولي، ومع أخذ مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في الاعتبار.

وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2016/6، الذي يدعو لجنة مكافحة الإرهاب إلى وضع إطار دولي شامل، يتضمن القيام بحملة للتصدي لخطاب الجماعات الإرهابية، وكذلك إلى تقديم مبادئ توجيهية وممارسات جيدة من أجل التصدي بفعالية، وفقا للقانون الدولي، للسبل التي يستخدم بها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة، ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، خطابهم لتشجيع وتحفيز وتجنيد آخرين لارتكاب أعمال إرهابية. وفي هذا الصدد، ندعو الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في صياغة هذا التقرير، لا سيما من خلال تقديم إسهاماتها الوطنية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الحملة ينبغي أن تتكيف مع السياق الوطني لكل بلد.

وفيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، ترى فنزويلا أنه من المهم تسليط الضوء على الاجتماعات التي عقدت مع جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي من أجل مناقشة المسائل والتحديات ذات الاهتمام المشترك. وبالتالي، من المهم جدا تعزيز الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إيجاد حلول سلمية وسياسية للصراعات، ومنع نشوب تلك الصراعات، ووضع استراتيجيات منسقة من أجل صون السلام وبنائه، وفقا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، ومع مراعاة أن جدول أعمال مجلس الأمن لا يزال يتركز بشكل كبير على المسائل التي تهدد السلام والأمن في القارة الأفريقية، تكتسي الشراكة الاستراتيجية والتكاملية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أهمية بالغة. وأبرزت المناقشة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، التي عقدت في ٢٤ أيار/مايو (S/PV.7694)، مرة أخرى أهمية التعاون بين هاتين المؤسستين في التوصل إلى حلول سلمية للنزاعات التي تؤثر على القارة الأفريقية. وعلينا أن نكفل أن يكون لدى الاتحاد الأفريقي الموارد اللوجستية والمالية المستدامة والتي يمكن التنبؤ بها والضرورية لتمكينه من التعامل بنجاح مع المهام المسندة إليه عند نشر عمليات لحفظ السلام في إطار ولايته. وفي هذا الصدد، نشدد على مساهمة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في بناء السلام في هذا البلد. وتحتاج البعثة إلى موارد مالية كافية من أجل العمل بفعالية في إطار ولايتها.

علاوة على ذلك، وتأكيدا على الفرضية القائلة بأن المشاكل الأفريقية تتطلب حلولا أفريقية، تعتقد فنزويلا أن مشاركة الاتحاد الأفريقي بصورة أنشط في الإحاطات الإعلامية التي ينظمها مجلس الأمن ستكون مناسبة لمعالجة المسائل المتعلقة بتلك المنطقة، نظرا لشرعيته وسلطته السياسية المعترف بهما في أفريقيا، ولا سيما عند النظر في تجديد أو استعراض أو إعادة هيكلة ولايات عمليات حفظ السلام المنتشرة في القارة.

ونحن نصر على ضرورة إحراز مزيد من التقدم في توطيد وتعزيز العلاقة بين كلا المحفلين المتعددي الأطراف على أساس من الاحترام المتبادل وعلى صعيد وضع استراتيجيات مشتركة ومتكاملة للتصدي للتحديات الناشئة في أفريقيا، على أساس المزايا النسبية للمنظمتين، بهدف ضمان تحسين التنسيق والتآزر بينهما.

في الختام، نكرر شكرنا على العمل الذي اضطلعت به مصر، وأتمنى كل النجاح للوفد الفرنسي في الشهر المقبل.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة التي تتيحها جلسة الاختتام هذه لإبراز العديد من الشواغل الأمنية الملحة الراهنة، بما في ذلك الحالة في سورية ومسألة الرعاية الصحية في حالات النزاع المسلح والجهود المستمرة التي نبذلها لزيادة التعاون بين المجلس والاتحاد الأفريقي بشأن المسائل الأمنية.

وكما دأبنا على القيام بذلك منذ شهور عديدة، ركز المجلس في شهر أيار/مايو على الحالة السياسية والإنسانية والأمنية في سورية. وأكد المبعوث الخاص دي ميستورا أن هنالك ثلاثة عناصر مترابطة ضرورية لتحقيق السلام في سورية، تتمثل في وقف القتال، وتحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، والدخول في مفاوضات سياسية من أجل تحقيق الانتقال السياسي. ومع ذلك، وكما ناقشنا في وقت سابق من هذا الشهر، فإن وقف الأعمال العدائية قد أفسح المجال للعنف، وتجاهل النظام الاتفاقات الدولية المتعلقة بالحد من أعمال العنف وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، على النحو المبين في القرارين ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، وهو ما يقوض فعليا الظروف اللازمة لإجراء مفاوضات سياسية.

وبينما ساهمت جميع الأطراف في العودة إلى العنف، فإن أعمال التصعيد العسكري والهجمات العشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية، مثل المستشفيات والمدارس والأسواق، تُعزى بدرجة كبيرة إلى ما يفعله نظام الأسد، ومع استمرار الهجمات، فرض النظام قيودا على وصول المساعدات الإنسانية ومنع المعونة، بما في ذلك اللوازم الطبية، عن الأشخاص المحتاجين إليها بشدة. وهو يتعمد استهداف المستجيبين الأوائل والعاملين في مجال الرعاية الصحية والمرافق الطبية. ويدعو القرار (٢٠١٥) ٢٢٥٤ إلى الوصول السريع والآمن ودون عوائق في جميع أنحاء البلد. ويحظر القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) بشكل محدد سحب الأدوية واللوازم الطبية من قوافل المعونة، ولكن كما يفيد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن ذلك قد أضحى أمرا روتينيا في جميع أنحاء البلد.

وسنواصل، من جانبنا، حث جميع الأطراف على الامتثال الكامل في جميع أنحاء البلد، والدعوة بشكل محدد إلى وضع حد لاستمرار نظام الأسد في شن هجمات عدوانية في حلب واللاذقية وفي أماكن أخرى، وكذلك محاصرته للبلدات وعرقلته لإيصال المساعدات الإنسانية. وتعمل الولايات المتحدة مع المبعوث الخاص دي ميستورا، وبصفة خاصة، مع الاتحاد الروسي للتأكيد مجددا على وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء البلد، وتحديدا اتفاق الأطراف على تجديد الالتزام بالهدنة في حلب وفي ضواحي دمشق. لكن أعمال العنف لا تزال مستمرة، كما نرى. وقد أثار الوزير كيري هذه الشواغل مع وزير الخارجية لافروف، وحثه على الضغط على النظام لكي يكف على الفور عن توجيه ضربات جوية ضد قوات المعارضة والمدنيين الأبرياء. ومع ذلك، وكما شهدنا بالأمس، هناك تقارير تفيد بأن العديد من المدنيين قتلوا بعد قصف مبان في محيط المستشفى الوطني في إدلب. ومرة أخرى، دعا جميع الأعضاء في الفريق الدولي لدعم سورية، خلال آخر اجتماع لهم في فيينا، إلى امتثال الأطراف الكامل لأحكام اتفاق وقف الأعمال العدائية.

ويقودني ذلك إلى العديد من النقاط التي أود أن أثيرها فيما يتعلق بجلستنا التي عقدناها مؤخرا بشأن الرعاية الصحية في النزاع المسلح (S/PV.7685) والتي أتاحت لنا فرصة لمواصلة دراسة الآثار الإنسانية للهجمات في سورية وفي أماكن أخرى. إن الاتجاه المتزايد للقيام بأعمال عنف ضد العاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية ووسائل النقل الطبي واضح في سورية. وتكررت هذه الهجمات لدرجة أن وكيل الأمين العام ستيفن أوبراين أخبرنا بأن السكان يعتبرون الآن أن السكن بالقرب

من المستشفى يشكل خطرا على سلامتهم. وكما ذكرنا في تلك الجلسة، فقد قتل أكثر من ٧٢٥ طبيبا وجرى تنفيذ أكثر من ٣٥٠ هجوما على المرافق الطبية، وهي الهجمات التي شن النظام الغالبية العظمى منها، على الرغم من قيام تنظيم داعش بالعديد من التفجيرات لمراكز طبية. وندين بقوة الهجوم الذي ينفذه حاليا تنظيم داعش في حلب، مما يهدد حياة آلاف المدنيين والذي يستهدف أيضا المرافق الطبية والموظفين الطبيين.

ويشمل القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) حاليا تلك المسائل، وهو القرار الذي يطالب فيه المجلس بتوفير الحماية للموظفين الطبيين والعاملين في المجال الإنساني وللمستشفيات وغير ذلك من المرافق الطبية. ويؤكد القرار أيضا مسؤوليات الدول فيما يتعلق بالامتثال للقانون الدولي وإنهاء الإفلات من العقاب وضمان مساءلة الجناة، ويحث الدول على إجراء تحقيقات في هذه الانتهاكات. ونحن نؤمن بقوة بتلك المبادئ، أينما وقع هذا العنف، سواء كان في سورية أو اليمن أو أفغانستان أو أي مكان آخر.

بالانتقال إلى الجلسة التي عقدناها في الأسبوع الماضي مع الاتحاد الأفريقي (S/PV.7694)، فإننا نرحب بهذه الفرص التي تتيح لنا دراسة أفضل السبل التي يمكن من خلالها للمنظمتين العمل معا لتحقيق أهدافهما المشتركة. وبالنظر إلى النسبة الكبيرة من قوات الأمم المتحدة المنتشرة في أفريقيا، بالإضافة إلى حقيقة أن أكثر من نصف الأفراد المنتشرين في القارة الأفريقية هم أنفسهم أفارقة، فإننا سنستفيد للغاية من تعزيز التواصل بين المنظمتين. ونعلم أن الاتحاد الأفريقي يمكن أن يكون شريكا فعالا بوجه خاص في التصدي للأزمات الأمنية في فنائه الخلفي، بما في ذلك الحالات المؤسفة التي تستدعي القيام بعمليات عسكرية هجومية. ولدى مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أولويات مشتركة، وهما يتفقان بشأن العديد من المسائل، ولكننا بحاجة أيضا للتعامل مع الخلافات التي يمكن أن تنشأ داخل كل من مجلسينا. ويتعين علينا أن نعمل بشكل أفضل للاستجابة بسرعة وعلى نحو متماسك للدوافع السياسية للتراعات ولأسبابها الجذرية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشير بسرعة إلى عملنا وعملية اختيار الأمين العام، حيث أعلم أن العديد من الدول الأعضاء تتوق إلى سماع خطط مجلس الأمن في هذا الشأن. لقد عقدنا في ظل رئاستكم، سيدي، جلسة بشأن أي مسائل أخرى في الأسبوع الماضي، والتي بدأنا فيها مناقشة الخطوات التالية للوفاء بمسؤوليتنا الهامة المتعلقة باختيار الرئيس المقبل للمنظمة. ونتطلع إلى إجراء المزيد من المناقشات في ظل رئاسة فرنسا للمجلس في شهر حزيران/يونيه لاستكمال إجراءات مداولاتنا المقبلة.

وفي الختام، أود أن أشكركم، سيدي، على قيادتكم المتزنة والمهنية للمجلس خلال هذا الشهر.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على عقد جلسة الاختتام هذه، وفقا لمذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507) وعلى توزيعكم مذكرة مفاهيمية، متضمنة مقترحات لأعضاء مجلس الأمن لتوجيه بياناتهم. وكما قلت من قبل، فإن أوروغواي تثمن جلسات الاختتام الرسمية هذه لأنها تتيح تسجيل مواقف الأعضاء الـ ١٥ فيما يخص الأعمال التي قام بها مجلس الأمن خلال الشهر المنقضي، مما يسهم في إضفاء المزيد من الشفافية والمساءلة على أعمال المجلس.

ومع ذلك، تولي أوروغواي أهمية خاصة للتفاعل مع الأعضاء لأننا نعتقد أنه من المهم دائما عقد هذ الجلسات الاختتامية بصيغة توليدو أو أي صيغة أخرى غير رسمية. ومع ذلك، فإنني أعتقد أيضا أن الشكل الرسمي مناسب للغاية في هذا الشهر، حيث يتعين على مجلس الأمن إطلاع جميع أعضاء الأمم المتحدة على مواضيع مختلفة بالغة الأهمية.

وسأحاول عدم تكرار ما ذكرته بعثة بلدنا بالفعل علنا في القاعة. ولذلك، أود أن أبدأ بتسليط الضوء على الجوانب الإيجابية لما تم خلال هذا الشهر.

أولا، شهدنا للشهر الثاني على التوالي، إلغاء نظام جزاءات، الشهر الماضي في كوت ديفوار وليبريا في هذا الشهر. ويجب عدم تقويض هذا الجانب من جوانب عمل المجلس لأن فرض الجزاءات يمثل إحدى الأدوات المتاحة لمجلس الأمن، ولكن يجب أن يقتصر استخدامها على الفترة الممتدة حتى تغير الحالة التي دعت إلى استخدامها لتصبح حالة طبيعية. وفي هذا الصدد، كان من دواعي سروري أن أشهد هذه العملية بصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار، والتي تم حلها في ٢٨ نيسان/أبريل. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ زميلي، ممثل أوكرانيا، الذي كان يرأس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا، والذي قال في بيانه في الجلسة (S/PV.7695) التي اتخذنا خلالها القرار ٢٢٨٨ (٢٠١٦) القاضي بحل اللجنة، إنها قد دخلت الآن سجلات التاريخ.

وثمة جانب إيجابي آخر هو اعتماد القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) في ٣ أيار/مايو. وقد كان ذلك ردا إيجابيا على حقيقة سلبية للغاية تهمنا كثيرا، خاصة عندما نلاحظ النمط المنهجي للهجمات وتدمير المرافق الطبية واستهداف موظفيها ووسائل نقلها؛ وشن الهجمات على العاملين في مجال الرعاية الصحية والمرضى؛ والتعطيل المنهجي لإمدادات الأدوية والقوافل المرسلة لتوفير تلك الإمدادات الطبية. إن تلك الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني ليست سوى جرائم حرب، ولذلك ينبغي لمجلس الأمن معالجة المسألة باتخاذ قرار. وأفهم أنه لم تكن النتائج فقط – القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) – هي الإيجابية، بل إن العملية كانت إيجابية لأنها تضمنت كذلك خمسة أعضاء غير دائمين كقائمين بالصياغة عملوا على معالجة مسألة ذات أهمية بالغة وعاجلة.

دعوني أتناول بإيجاز بعض المسائل التي، من وجهة نظر أساليب العمل، يمكن أن تتحسن. فقد اجتمع أعضاء مجلس الأمن، في ٢٣ أيار/مايو، مع أعضاء الاتحاد الأفريقي بصورة غير رسمية في الصباح ورسميا بعد الظهر من أجل معالجة برنامج العمل المتفق عليه بين الطرفين. والمسائل المزمع معالجتها كانت مسائل أفريقية. ويدرك وفد بلدي، في ذلك الصدد، أن مجلس الأمن يعمل على نحو مناسب بإيلاء أولوية للمسائل التي يرغب الاتحاد الأفريقي في إدراجها في جدول الأعمال. وهذا هو النهج الذي ينبغي أن يتبع عند العمل مع شريك يود أن ينقل إلى مجلس الأمن المسائل التي تشكل أولويات بالنسبة لمنظمته ولمنطقته. وقد أيد وفد بلدي طلب الاتحاد الأفريقي إدراج موضوع الصحراء الغربية على جدول الأعمال، ولكن للأسف لم يتسن ذلك بسبب عرقلة بعض أعضاء مجلس الأمن الذين يرفضون النظر في المسألة.

ويشيد وفد بلدي، فيما يتعلق بعملية اختيار الأمين العام، بالقيادة التي أظهرتها مصر خلال رئاستها للمجلس بشأن هذه المسألة، ولا سيما بعقد اجتماع المنسقين في ١٨ أيار/مايو، وبشأن المسائل الأخرى التي نظر فيها أعضاء مجلس الأمن في ٢٦ أيار/مايو. وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات فيما بين أعضاء مجلس الأمن بشأن مختلف جوانب العملية، أفهم أن من المهم جدا أن نبدأ في أسرع وقت ممكن بعقد اجتماعات لمجلس الأمن مع المرشحين الراغبين في شغل المنصب لنرى ما إذا كان توافق الآراء الذي تحقق أثناء مشاوراتنا الأسبوع الماضي لا يزال قائما.

وأخيرا، أود أن أشدد على ما يساور أوروغواي من قلق إزاء الهجومين الإرهابيين الذين تم تنفيذهما في أيار/مايو ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، مما أسفر عن وقوع خسائر في صفوف معتمري الخوذ الزرق. إن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد

لتحقيق الاستقرار في مالي هي العملية التي نتج عنها أكبر عدد من الخسائر جراء هجمات مباشرة. وقد وصفناها مرارا بأنها أخطر البعثات التي تم نشرها. وللأسف، فإن مجلس الأمن قد تعود على التعبير عن نفسه بشأن الهجمات الإرهابية من خلال البلاغات الصحفية، غير أن الأمر في هذه الحالة يتعلق بهجوم إرهابي ضد إحدى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وقد تمكن مجلس الأمن، خلال مهمته في مالي في آذار/مارس، من رؤية الظروف المتقلبة التي تعمل في ظلها بعثة حفظ السلام بأعمالها. وأقترح – للأسباب التي سبق ذكرها ولكون البعثة قد أصبحت هدفا مباشرا للهجمات الإرهابية التي وقعت في أيار/مايو – ألا ننفذ المواعيد النهائية التي اقترحناها في حزيران/يونيه، بل نعمل عوضا عن ذلك على تسريع الجدول الزمني لاتخاذ قرار جديد بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ولا سيما كل ما يمكنها من زيادة قدراتها الدفاعية لمنع المزيد من الخسائر في الأرواح في صفوف حفظة السلام التابعين لنا.

السيد غونثاليث دي لينياريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أهنئ السفير أبو العطا وكامل فريقه على العمل الرائع والفعال في إدارة مسائل مجلس الأمن خلال هذا الشهر، الذي كان حافلا جدا بأعباء العمل. كما أشكره كذلك على إصدار المذكرة المفاهيمية، التي مكنتنا من التركيز على مسائل هذه الجلسة الختامية.

إن هذه الجلسات الاختتامية الرسمية مفيدة جدا. ونحن نؤيدها، ونرى أنها فكرة جيدة أن يتم عقدها كجزء من دعمنا المستمر للشفافية في هذا المجلس. كما أننا ندعم عقد اجتماعات غير رسمية وتفاعلية لمجلس الأمن مع الدول غير الأعضاء فيه لأن ذلك يتيح لنا أيضا المجال لإثراء أدائنا بسماع تعليقاتها على عملنا.

وسأركز على واحد من مجالات عمل المجلس في شهر أيار/مايو التي سلطت الرئاسة عليه الضوء بصفة خاصة، وهو ما يتعلق بالقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن المساعدات الطبية في النزاعات المسلحة. وكذلك سأشير بإيجاز إلى الإحاطة الإعلامية بشأن التحديات الأمنية في منطقة الساحل (انظر S/PV.7699)، التي نظمها وفد بلدي بالاشتراك مع الرئاسة المصرية قبل بضعة أيام.

وفيما يتعلق بالقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي اتخذ بتوافق الآراء وشاركت في تقديمه ٨٦ من الدول الأعضاء بالمنظمة، فإنه يستحق فعلا أن يسلط الضوء عليه. فهو أول قرار لمجلس الأمن يتناول حصرا المساعدات الطبية في النزاعات المسلحة، ويدل اتخاذه على أن مجلس الأمن يستجيب لواقع مؤلم جدا. ولم يمر، خلال فترة العام ونصف العام منذ أن انضمت إسبانيا إلى المجلس، شهر واحد لم تشن فيه هجمات على الأطباء أو المستشفيات وبلد في حالة نزاع. ولا يدين القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) الاعتداءات ضد الأطباء والمستشفيات في النزاعات المسلحة بشدة ويدعو إلى الامتثال للقانون الدولي في هذا المجال فحسب، بل إنه يحث الدول كذلك على التحقيق في تلك الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وعلى تقديم المذنبين إلى العدالة. كما إنه يتناول مسائل من قبيل منع وقوع الهجمات، وأهمية التدريب والحاجة إلى جمع معلومات موضوعية وموثوقة بشأن الهجمات التي تستهدف الأطباء والمستشفيات في البلدان المتورطة في نزاعات. وكذلك يدعو القرار الأمين العام إلى أن يلتمس ويقدم توصيات لمنع وقوع هذه الأحداث وأن يبلغ مجلس الأمن مرة كل سنة على الأقل عن تنفيذ هذا القرار. إن اتخاذ القرار يبعث برسالة دعم من مجلس الأمن إلى الأطباء والعاملين في مجال الرعاية الصحية الذين يعملون في حالات النزاع المسلح، ويضطلعون يوما بعد يوم بمهامهم في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

وفيما يتعلق بأساليب عمل مجلس الأمن الجديدة، فقد أنشأ هذا القرار سابقة جديدة في الطريقة التي يتم بها اقتراح المبادرات ويجري بها التفاوض بشأن النصوص. ولأول مرة، يضطلع خمسة أعضاء بمبادرة القيادة والتنسيق بشأن العملية. وجميعهم أعضاء منتخبون ينتمون إلى المجموعات الإقليمية الخمس. ولذلك، فهي لم تكن عملية مبتكرة فحسب، بل وكذلك عملية نموذجية من حيث توافق الآراء والشفافية وطابعها الشمولي. لقد كانت مثالا لنجاح جهود ومبادرات مجلس الأمن عندما يعمل بطريقة بناءة وكفريق.

إن تغير المناخ ليس مشكلة مجردة أو مشكلة مستقبلية؛ إنه بلاء يحدد الظروف المعيشية للملايين من الناس في جميع أنحاء العالم اليوم. وهو يدفع ببلدان وشعوب معينة، كالصومال على سبيل المثال، إلى الدخول في حالة من الإجهاد البيئي والاقتصادي والاجتماعي، ويؤثر تأثيرا مباشرا على السلم والأمن الدوليين.

وهو تحد أفقي وهيكلي يجب علينا أن نواجهه بجميع ما توفر لدينا من موارد.

وأنتقل بناء على ما سبق، إلى الإحاطة الإعلامية المتعلقة بالتحديات الأمنية في منطقة الساحل التي عقدت يوم الخميس الماضي (S/PV.7699). لقد كانت تلك الجلسة مثالا واضحا على الطريقة التي ينبغي أن يتصدى بها المجلس للأخطار التي تهدد السلام والأمن فيما يتعلق بالحالات المدرجة في جدول أعماله من خلال نهج متكامل وشامل، بما في ذلك، على سبيل المثال، في حالات مثل منطقة الساحل، بالإضافة إلى التصحر بوصفه عنصرا رئيسيا في فهم حقيقة الحالة في منطقة الساحل. وعليه، يجب إبلاغ مجلس الأمن على النحو الواجب بجميع التحديات التي تواجه السلام والأمن في جميع أرجاء العالم. وذلك هو السبيل الوحيد الذي يمكننا به معا تحسين أداء مهمتنا الأساسية المتمثلة في الوقاية.

وأختتم بياني بالإعراب مجددا، سيدي الرئيس، عن تقديري لجهودكم الدؤوبة والفعالة في رئاسة المجلس، وأتمنى كل النجاح للرئاسة الفرنسية للمجلس في الشهر المقبل.

السيد أوكاموورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، السيد الرئيس، على رئاستكم الناجحة للغاية للمجلس خلال شهر أيار/مايو.

وأود أولا، أن أتطرق إلى بعثة مجلس الأمن إلى منطقة القرن الأفريقي. فقد كانت البعثة مجدية وحسنة التوقيت في هذا المنعطف الحاسم للغاية في بناء الدولة في الصومال. وأشكر الرئاسة المصرية على مبادرتها بتنظيم تلك الزيارة. وفيما يتعلق بالعملية السياسية، فإن المسألة الأكثر إلحاحا تكمن في العملية الانتخابية. وخلال الاجتماع الذي عقد في مقديشو، وعد الرئيس حسن شيخ محمود بإجراء الانتخابات في آب/أغسطس بهدف بناء دولة صومالية موحدة. واتساقا مع ذلك الوعد، أصدر مرسوما رئاسيا بشأن الانتخابات في ٢٢ أيار/مايو. وقد كان ذلك تطورا مشجعا للغاية، وبرهن على التغيير الذي يمكن أن يحدثه المجلس في الميدان عند زيارته للبلدان المدرجة في جدول أعماله.

وينبغي أن يواصل المجلس القيام بكل ما في وسعه لدعم العملية الانتقالية التي يتولى زمام قيادتها الصومال. وبعد مضي ما يزيد على ٢٠ عاما من انعدام وجود حكومة مركزية في الصومال، قد يصعب جدا على السكان أن يسلّموا حقا بشرعية الحكومة. وبالتالي، فإن اختيار قادتهم عبر الانتخابات لا يعني بالضرورة القبول بسلطة الدولة. وينبغي للحكومة أن تكفل توفير الأمن والخدمات الإدارية والاجتماعية للسكان، بوصفها عائدات السلام ومن شأنها أن تمكنها من كسب ثقتهم. وأخذا بصيغة أبراهام لنكولن، فقد بنى الصوماليون حكومة الشعب بأيدي الشعب نفسه، ولكن لا يزال تحويلها إلى حكومة من أجل الشعب يمثّل تحديا كبيرا.

وقبل كل شيء، فإن من الضروري أن نعجل بإنشاء قطاع أمني قوي في البلد. وما لم تبسط سلطة الدولة بالقدر الكافي في المناطق المحررة من سيطرة حركة الشباب، فسوف ينشأ فراغ في السلطة وسيستغله الإرهابيون لا محالة. ويتعين أيضا وجود مؤسسات إدارية قوية وراسخة. وحينئذ ستكون للحكومة الاتحادية في مقديشو سلطة فعالة ومجدية. ولن يتمكن المجلس من النظر في إمكانية وضع استراتيجية خروج لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في الأجل الطويل إلا بوجود حكومة ذات مؤسسات قوية.

وسوف تشدد اليابان على أهمية بناء المؤسسات في المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام في أفريقيا خلال رئاستها للمجلس في شهر تموز/يوليه.

وفي ٣ أيار/مايو، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن الرعاية الصحية في حالات النزاعات الذي شاركت في تقديمه ٨٥ من الدول الأعضاء. وكان لنا عظيم الشرف أن شاركنا في صياغة مشروع القرار جنبا إلى جنب مع إسبانيا ونيوزيلندا ومصر وأوروغواي. وبعد بضعة أيام من اتخاذ القرار، بعثت اللجنة الدولية للصليب الأحمر برسالة مفتوحة إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي تلك الرسالة، رحّبت اللجنة باتخاذ القرار، وحثت الدول الأعضاء على إعادة تأكيد أهمية الامتثال للقانون الدولي الإنساني، فضلا عن العمل وفقا للقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦). ويسرنا أن تستجيب اللجنة الدولية للصليب الأحمر على ذلك النحو الإيجابي. وما تزال الأوضاع الميدانية في سورية وغيرها من البلدان، بما فيها اليمن وأفغانستان وليبيا ومالي قاتمة. ويجب أن نظل يقظين وأن نحث جميع الأطراف في النزاعات على الامتثال للقرار.

وختاما، أود أن أثني عليكم، سيدي الرئيس، وكل الفريق المصري، لعملكم الرائع والبارع والحسن التنظيم.

(تكلم بالفرنسية)

وأغتنم هذه الفرصة لكي أتمنى كل النجاح للسفير فرانسوا دولاتر خلال رئاسته في الشهر المقبل. وأؤكد له دعم فريقي ودعمي الشخصي لضمان أفضل النتائج التي يحققها عمل المجلس.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ، سيدي الرئيس، بتوجيه التهنئة الحارة والشكر لكم على قيادتكم وجميع أعضاء فريقكم على هذه الرئاسته الناجحة جدا. وقد كان مرة أخرى شهرا حافلا بالنشاط. ولذلك، فإنني سعيد بتوفيركم هذا الوقت لجلسة الاختتام لنتمكن من استخلاص الدروس المستفادة من الأسابيع القليلة الماضية وتقاسمها بطريقة شفافة في هذه الجلسة المفتوحة. وأتفق تماما مع زميليّ ممثلي أوروغواي وإسبانيا اللذين قالا إن هذه المناقشة ستكون أكثر فعالية إذا ما كانت تفاعلية وغير رسمية.

واتساقا مع المذكرة المفاهيمية المفيدة التي عممها الرئيس، سأركز على ثلاث نقاط اليوم وهي: زيارة المجلس إلى الصومال، والحالة في سورية، وعملنا على تعيين الأمين العام المقبل. وأعتقد أن جميع هذه النقاط الثلاث تعدُّ أمثلة على ضرورة أن نتخذ نهجا عمليا كي نتمكن من الضغط وإحداث تغيير حقيقي في عالمنا، فضلا عن إحراز التقدم بطريقة تختلف عن عملنا المعتاد في اعتماد القرارات والنتائج فحسب. وأود أن أتناول كلا من هذه النقاط بصورة موجزة.

فقد شكلت زيارتنا إلى الصومال جزءا من شهر مجدٍ من التعاون مع الهيئات الإقليمية، والانضمام إلى زيارتي مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ولجنة الأمن والسلام التابعة للاتحاد الأوروبي إلى نيويورك. فتلك علاقات هامة للغاية ويجب علينا أن نواصل الاستثمار فيها وتعزيزها في المستقبل. بيد أن الزيارة إلى الصومال بينت لنا أمرا آخر أيضا. فقد أكدت مجددا أن بوسع زيارات مجلس الأمن إلى البلدان المدرجة في جدول أعماله أن يكون لها تأثير إيجابي ملموس.

وأكدت مرة أخرى أيضا أننا نستطيع أن نتكلم بصوت قوي متى ما اتحدنا وحين نحث الخطى نحو إحراز التقدم في طريق السلام والأمن. ومثلما قال زميلنا الياباني للتو، فقد رأينا ذلك حين أقر الرئيس الصومالي النموذج الانتخابي الذي ينبغي استخدامه في الانتخابات الحاسمة هذا العام بعد فترة وجيزة من مغادرتنا للبلد. وبذلك، فقد تغلّب على عقبة هامة أمام المستقبل الديمقراطي والتمثيلي الذي يستحقه شعب الصومال بصورة ملحّة. وعليه، أهيب بالرئاسات القادمة أن تحذو حذو المثال الذي قدمته الرئاسة المصرية، وأن تواصل ترتيب المزيد من الزيارات إلى البلدان المدرجة في جدول أعمالنا.

ولئن كان الصومال قد بيّن كيف أننا قد أصبنا فيما قمنا به خلال هذا الشهر، فإن في سورية مثالا على عكس ذلك تماما للأسف. ففي أعقاب المناقشة القوية التي جرت عن مجال الرعاية الصحية في حالات النزاع المسلح (S/PV.7685) كان صائبا أن اجتمع المجلس لمناقشة الحالة المتدهورة في حلب. وبذلك، فقد ساعدنا على زيادة الضغط العام الذي أسهم في الالتزام بوقف الأعمال العدائية في نهاية المطاف. بيد أنه من الصعب للغاية تحقيق ذلك الإجراء البسيط نفسه. فحتى بعد أن احترقت حلب، استغرق المجلس وقتا طويلا لمجرد الاتفاق على عقد جلسة لمناقشة ذلك الأمر.

فالإجراءات المتخذة خارج القاعة – من قبيل إزالة الأدوية من القوافل، ووقف عمليات الإجلاء الطبي العاجل من المناطق المحاصرة، أو رفض تقديم المساعدة الأساسية إلى من هم في أمسّ الحاجة إليها – لهي أشد وقعا من الخطابة داخلها.

تلك هي أعمال النظام السوري، وهي تصمّ الأسماع بالمقارنة مع كلمات مجلس الأمن. ولذلك، يجب ألا تقتصر استجابتنا على الدعوة إلى عقد جلسة أخرى. فلا يوجد ما يُقال بعدُ. ولهذا السبب، نؤيد تأييداً تاماً دعوة الفريق الدولي لدعم سورية إلى الإسقاط الجوي للمساعدات فوق المناطق المحاصرة، إذا لم يُسمح بالوصول إليها عن طريق البر بحلول الغد. وذلك الموعد النهائي يقترب بسرعة. وإذا واصل النظام منع وصول المعونة إلى من هم في حاجة إليها، سيتعين علينا جميعاً أن نعمل لترجمة تعهد فريق الدعم إلى عمل.

أما النقطة الأخيرة فإنها تتعلّق بعملنا بشأن تعيين الأمين العام المقبل. وأود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على بدء مناقشات غير رسمية بشأن الكيفية التي سيُجري بها المجلس عملية الاختيار الحيوية تلك. وقد حددت الجمعية العامة لنا معايير عالية علينا الالتزام بها. وهناك توقعات هائلة، سواء داخل أو خارج هذا المبنى. ولهذا، فإنني أتطلع إلى تنفيذ عملية في المجلس، تعتمد على العمل الممتاز للجمعية في جلسات الشهر الماضي، والشهر القادم أيضاً بلا شك. وبقيامنا بذلك، أعتقد أننا سنبني على الخطوات المتخذة في هذا الشهر نحو جعل مجلس الأمن أكثر انفتاحاً وتجاوبا. وليس لهذا علاقة بالتصويت أو المناقشات أو المفاوضات، بل لنبيّن أننا في معرض إنجاز الأمور. وإنني أتطلع إلى مواصلة جهودنا في إطار الرئاسة الفرنسية وغيرها من الرئاسات اللاحقة على حد سواء.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، والوفد المصري بأكمله على توفير بيئة أفضت إلى فعالية وكفاءة عمل المجلس في شهر أيار/مايو. إن الجهود المهنية العالية لفريقكم كانت سمة مميزة للرئاسة المصرية وتستحق الثناء الكبير.

في البداية، يود الوفد الأوكراني أن يرحب بعودة جلسة الاختتام الرسمية في نهاية الشهر. وهي في رأينا تمثل أداة هامة في مجموعة أدوات المجلس لضمان الشفافية في عمله، وهو أمر يحظى بالتقدير من جانب أعضاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني. لم يكن أيار/مايو بالشهر السهل، فقد حفل بمناقشات صعبة ومفاوضات هامة وبأحداث تطلبت اهتماماً عاجلاً من جانب المجلس. وكان شهر اتخاذ بعض القرارات التاريخية،

ومن بينها قرار رفع الجزاءات المفروضة على ليبريا وإنهاء لجنة مجلس الأمن ذات الصلة بها، وهي حالة شعرت معها ببالغ السرور لفقد وظيفتي بصفتي رئيساً لها. وقد كان شهراً أثبت أعضاء المجلس فيه منذ اليوم الأول قدرتهم على التوصل إلى اتفاقات وإيجاد حلول للمسائل التي تختلف الآراء حولها بشدة بل وتتعارض أحياناً. وهذا لا يعني أننا وجدنا صيغة سحرية لحل الخلافات ولكن للإشارة إلى أنه إذا توفرت الإرادة السياسية، فمن المرجح جداً أن يحقق المجلس نتيجة.

قبل أربعة أسابيع بالضبط، اتخذ المجلس القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، بشأن حماية العاملين في المجالين الطبي والإنساني في النزاعات المسلحة. وحقيقة مشاركة ٨٥ دولة عضواً في الأمم المتحدة في تقديم القرار قد أكدت بجلاء شديد أن الموضوع يتطلب اهتماماً عاجلاً من جانب المجتمع الدولي. وهذا أكثر ما يكون وضوحاً في سورية، حيث تُستهدف المرافق الطبية والعاملون في مجال الرعاية الصحية بصورة متكررة ومنهجية. وخلال الشهر الماضي، ظلّت المسألة السورية على جدول أعمال المجلس. وفي رأينا، يمثل هذا الاتساق علامة أكيدة على أن الأمور في هذا البلد لا تسير في الاتجاه الصحيح. ويحرص المجتمع الدولي على سماع أنباء جديرة بالترحيب عن إيصال المساعدة الإنسانية إلى بلدة أو قرية سورية، ويبدو حالياً أن هذا أفضل ما يمكن أن نأمل فيه. يا لها من حالة مؤسفة لما آلت إليه الأمور – خاصة عندما نتذكر أننا نتكلم عن نزاع ربما يكون قد أودى بالفعل، وفقاً للعديد من الإحصاءات، بحياة ما يصل إلى ٥٠٠ ٠٠٠ شخص.

وفي جلسة الاختتام لشهر شباط/فبراير (S/PV.7633)، تكلم وفد بلدي عن بصيص من الأمل يبدو أنه لاح للشعب السوري. وبعد ثلاثة أشهر، لا يمكننا إلا أن نقول إن هذا البصيص قد تلاشى تقريبا؛ وقصف إدلب الشنيع في الليلة الماضية برهان على ذلك. وهذه ليست مناسبة لتوجيه أصابع الاتهام بشأنه، ولكن ما أود أن أخصه بالذكر هنا هو قضية المساءلة. إن المساءلة هي النقطة المرجعية في القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، وسوف يكون من باب التحدي أن نجد أي شخص يعارض عموماً إخضاع المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني للمساءلة. ولئن كنا ندرك تماماً الحساسيات السياسية المحيطة بعملية المفاوضات السياسية السورية ككل، إلا أننا مقتنعون بأنه إذا لم يكن من الممكن في الوقت الحاضر تحقيق المساءلة من خلال إجراءات قانونية سليمة، فالشفافية هي أقل ما يمكننا توفيره. وفي هذا الصدد، برزت صورة خلافية جداً يوم الجمعة الماضي من الإحاطة الإعلامية بشأن الحالة الإنسانية في سورية (S/PV.7701). وسيحسن المجلس صنعاً بتعديل نهجه في نظره في النزاع الدائر في سورية.

ولا يفوتني أن أثني على الرئاسة المصرية لقيادة المناقشتين المفتوحتين بشأن موضوعي مكافحة خطاب الإرهاب وأيديولوجياته (S/PV.7690) والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (انظر S/PV.7694)، ولقيادتها زيارة المجلس إلى الصومال. وإجمالاً، ترحب أوكرانيا بالتركيز الإقليمي القوي للرئاسة المصرية، استنادا إلى الفصل الثامن من الميثاق. فبالإضافة إلى الاجتماع مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، يتعلق هذا التركيز أيضاً بالاجتماع التشاوري المشترك الأول من نوعه مع جامعة الدول العربية.

وكبلد يقع التكامل الأوروبي في صميم سياسته الخارجية والداخلية، تقدر أوكرانيا أيضاً تقديراً كبيراً التبادل المفيد غير الرسمي بين المجلس ولجنة الشؤون السياسية وشؤون الأمن التابعة للاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، نتطلع أيضاً إلى جلسة الإحاطة المتعلقة بالاتحاد الأوروبي في الشهر القادم. وبما أن جميع تلك المواضيع الهامة قد تناولها متكلمون آخرون ببلاغة، فلن أخوض بشأنها أو بشأن الزيارة التي قمت بها في الأسبوع الماضي لجمهورية أفريقيا الوسطى بصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملاً

بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي أعتزم تقديم تقرير إلى المجلس عنها في وقت لاحق.

وتمشياً مع اقتراحكم بتركيز البيانات على المواضيع الرئيسية، سيدي الرئيس، أود أن أتطرق إلى مسألة تعيين الأمين العام المقبل. لقد جرت عدة مناقشات بشأن المسألة في هذا الشهر بين أعضاء المجلس على مختلف المستويات. ونعتقد أن تلك المداولات كانت مفيدة للغاية ولكنها ربما كانت بطيئة بعض الشيء في ما يتعلق باتخاذ قرارات بشأن الخطوات المقبلة للمجلس. ونظراً لأهمية هذه المسألة والعدد الكبير من المرشحين وضغط الوقت الذي لا يغيب أبداً، يود الوفد الأوكراني أن يؤكد على أننا نؤيد تأييداً قوياً عقد اجتماعات المجلس مع المرشحين في الوقت المناسب – شريطة أن يُعرب المرشّح عن اهتمامه بذلك – وتنظيم جولات استطلاع رأي شكلية أولية دون أي تأخير. ونرى أن تأجيل المجلس اتخاذ الإجراءات الضرورية لا يمكن إلا أن يؤدي إلى فرضه قيودا زمنية، من الأفضل تفاديها، على نفسه.

في الختام، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وفريقكم على الانتهاء بنجاح من رئاستكم وأن أؤكد للرئاسة الفرنسية القادمة دعمنا الكامل.

السيد شن بو (الصين) (تكلم بالصينية): تود الصين أن تعرب عن تقديرها للرئاسة المصرية على توجيه أعمال المجلس بسلاسة وفعالية خلال شهر أيار/مايو. ولهنئكم، السفير أبو العطا، وفريقكم. ونتمنى للرئاسة الفرنسية القادمة كل التوفيق في شهر حزيران/يونيه.

كانت المسائل الأفريقية أحد محاور أعمال هذا الشهر. وقد زارت بعثة لمجلس الأمن الصومال وكينيا ومصر، تعبيراً عن التزام المجلس القوي بإيجاد حل سياسي لمسألة الصومال وتعزيز السلام والاستقرار في القارة الأفريقية. وتقدر الصين عقد مناقشة مفتوحة (انظر S/PV.7694)، بمبادرة من مصر، بشأن مسألة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن، واعتماد بيان رئاسي مصاحب لها (S/PRST/2016/8). وجرى خلال الجلسة تقييم التجارب الناجحة في العقد الماضي للتعاون بين الجانبين، وأسفرت عن توطيد التوافق الدولي في الآراء بشأن هذه المسألة ومواصلة تعزيز الدعم لقضية السلام والأمن في أفريقيا. وترحب الصين بخريطة الطريق لمنظومة السلم والأمن الأفريقية للفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠، وتأمل في أن تعزز الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تعاونهما في مجال السلام والأمن.

ونؤيد النهج الأفريقي القائم على إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، وكذلك جهود الاتحاد الأفريقي من أجل حل الخلافات بالوسائل السلمية مثل الحوار والمفاوضات والمساعي الحميدة والوساطة.

وينبغي للمجتمع الدولي توفير المزيد من الدعم لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي وآليته للأمن الجماعي ومساعدة أفريقيا على تحقيق السلام والازدهار والتنمية بشكل دائم في أقرب وقت ممكن.

ويمثّل الإرهاب تهديدا أمنيا مشتركا تواجهه البشرية. وما فتئت مكافحة الإرهاب موضع تركيز في عمل المجلس. وترحب الصين بأن المجلس عقد في هذا الشهر، بناء على مبادرة من مصر، مناقشة مفتوحة بشأن مكافحة الإرهاب (انظر S/PV.7690) والتي سلّطت الضوء على أهمية تنسيق المجتمع الدولي وتعاونه في محاربة الإرهاب، وإرساء أوجه تآزر على الصعيد الدولي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشكل جبهة موحدة لمكافحة الإرهاب، ويجب إعطاء دور تنسيقي مركزي كامل للأمم المتحدة ومجلس الأمن. وأثناء مكافحة الإرهاب، ينبغي لنا الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والتقيد بالمعايير الموحدة. ويجب عدم ربط هذه المكافحة بعرق أو دين محدد.

وينبغي أن ينصبّ التركيز على وقف تنقل الإرهابيين عبر الحدود، وقطع مواردهم المالية وإمداداتهم من الأسلحة. ويجب أيضا إيلاء الاهتمام لمكافحة الأنشطة الإرهابية التي يجري القيام بها عبر شبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي مكافحة فعالة.

وفي ما يتعلق بمسألة الشرق الأوسط، إن الصراع الدائر بين فلسطين وإسرائيل لا يزال قائما في الوقت الراهن، لأن مفاوضات السلام ما فتئت أمام طريق مسدود. وتشعر الصين بقلق عميق إزاء هذه الحالة. ويجب عدم التغاضي عن قضية فلسطين وعدم نسيانها قطعا لأنها مسألة جوهرية لها تأثير مباشر على تحقيق السلام في الشرق الأوسط. والمسؤولية عن الحفاظ على الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني هي مسؤولية مشتركة تقع على عاتق المجتمع الدولي. ويلزم بذل جهود أقوى من أجل الدفع قدما بعملية السلام على الجبهة السياسية، وتعزيز إعادة البناء على الجبهة الاقتصادية. ويتمثل المفتاح لكسر الجمود الحالي في الدفع قدما بعملية السلام.

وترحب الصين بجهود المجتمع الدولي في مجال المساعي الحميدة، وترحب بالنُهُج الجديدة التي تم اقتراحها في هذا الصدد. وسيعقد فريق الدعم الدولي اجتماعا لوزراء الخارجية في باريس في ٣ حزيران/يونيه. وتأمل الصين أن يؤدي ذلك إلى حيوية جديدة في جهودنا الرامية إلى إيجاد حل. وسيترأس وزير خارجية الصين، وانغ يي، الوفد الصيني إلى الاجتماع، وسيعمل مع بقية المجتمع الدولي لتيسير عملية السلام في الشرق الأوسط، ويساعد على إيجاد حل لقضية فلسطين وإسرائيل في تاريخ مبكر.

السيد تاولا (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نهنئكم، السيد الرئيس، ونهنئ بعثتكم على قيادتكم الفعالة والمهنية للمجلس في أيار/مايو. كما نشكركم على المذكرة المفاهيمية التي وفرتموها لهذه الجلسة.

لقد سررنا جدا للمشاركة في البعثة التي توجهت إلى كينيا والصومال ومصر. ففي الصومال على وجه الخصوص، كما ذكر متكلمون آخرون، شهدنا أثرا إيجابيا فوريا من تواصل المجلس وجها لوجه مع الرئيس، والزعماء الإقليميين، وأصحاب المصلحة الآخرين في هذه الفترة الحرجة التي تشهد إعداد الترتيبات النهائية لإجراء الانتخابات. ونرحب بالمرسوم الذي أصدره الرئيس بعد ثلاثة أيام من الزيارة حيث حدد فيه العلامات الأولية لإجراء العملية الانتخابية، ونحث جميع الصوماليين على العمل ضمن هذه الأطر بغية إعادة تشكيل حكومة تمثيلية في الصومال.

ونحن نرى أن بعثات للمجلس كهذه تشكل أداة قيّمة جدا من أجل النهوض بأهداف السلام والأمن. ويمكنها أيضا أن تساعد المجلس في الوفاء بمسؤولياته تجاه منع نشوب الصراعات.

لهذا السبب، ما فتئت نيوزيلندا تؤيد بقوة هذه الزيارات خلال فترة عضويتنا، بما في ذلك إلى غينيا – بيساو، حيث لا تزال مشاركة المجلس إلى جانب أصحاب المصلحة الاقليميين والدوليين هامة، وإلى بوروندي، التي كنا نود أن يزورها المجلس في وقت أبكر، حيث نرى أن للدبلوماسية الهادئة فرصة أكبر لتشكيل التطورات.

إن البعثات الزائرة تستغرق الوقت وتتطلّب المال، بما في ذلك من ميزانيات بعثات الأمم المتحدة، لذلك ينبغي استخدامها بحكمة. وينبغي أن نتحلى بالمرونة إزاء توقيتها وتشكيلها. ففي بعض الحالات، لا نرى حاجة إلى ضرورة سفر جميع أعضاء المجلس الخمسة عشر من أجل نقل آراء هذه الهيئة، لا سيما في حالات منع نشوب الصراعات. ونعتقد أن زيارة المجلس إلى تيمور – ليشتي في عام ٢٠١٢ كانت مثالا جيدا على البعثات الصغيرة. فهي كانت برئاسة جنوب أفريقيا؛ وشارك في تلك الزيارة ستة أعضاء، جميعهم منتخبون.

ونحن نواجه تحديات كبرى في مجال منع نشوب الصراعات في السنة المقبلة، بما في ذلك في منطقة البحيرات الكبرى، ويجب أن نكون مرنين بشأن كيفية استعمالنا لأدوات المجلس في معالجة هذه المسائل.

ولقد سررنا جدا لأن المجلس استضاف الاتحاد الأفريقي في الأسبوع الماضي خلال اجتماعهما التشاوري المشترك الذي يعقد في كل عام. فاتصفت الاجتماعات بالرمزية، وصادفت الذكرى السنوية العاشرة، أمّا مواصلة تعميق تبادل الآراء بين المجلسين فهي مسألة أكثر أهمية لنا. وكنا نعتقد أن المناقشة التي جرت في أديس في وقت سابق من هذا العام حول سبيل العودة من بوجومبورا مفيدة جدا لتبادل غير رسمي في الآراء، مما أدى إلى تعزيز الفهم المتبادل بين المجلسين. فهي كانت موضوعية للغاية، وكانت الوفود على استعداد للمشاركة في مناقشة المسائل الأساسية.

ومثلما جرى بحثه في الأسبوع الماضي، نعتقد أن عقد المزيد من المناقشات على نحو أكثر انتظاما، بما في ذلك المناقشات التي تجري بين رئيسَي المجلسين عبر الفيديو عن بعد، أمر مفيد ومنخفض التكلفة من أجل الحفاظ على تلك الصلات، والأهم من ذلك، من أجل دعم التحليل المشترك للصراعات وكيفية تصدينا لها معا على النحو الأفضل. وتوجد سبل أخرى يمكننا أن نعمل من خلالها معا بطريقة أفضل، بما في ذلك الزيارات المشتركة، وسنكون سعداء لمواصلة مناقشة تلك الأفكار.

لقد بدأ الشهر بداية مشجعة جدا باتخاذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، كما ذكر آخرون. فالقرار دان الهجمات على العاملين في مجال الرعاية الصحية ومرافق الرعاية الصحية. وأشار إلى القانون الإنساني الدولي والمبدأين الرئيسيين المتعلقين بالتمييز والاحتراس، وحظر الهجمات العشوائية. والمهم أنه طلب إلى الأمين العام أن يقدم إحاطة إعلامية إلى المجلس سنويا عن تنفيذ هذا القرار.

ونود أن نتطرق بإيجاز إلى بعض أساليب العمل وراء اتخاذ هذا القرار، التي أشارت إليها إسبانيا أيضا. وكان من دواعي سرور نيوزيلندا الكبير أنها اضطلعت بدور هام، بالعمل مع شركائنا في المجلس، في صياغة القرار الذي أيده جميع الأعضاء الخمسة عشر، وقدّمته ٨٥ دولة عضوا.

وثمة جهات رئيسية، بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود، شاركت مشاركة وثيقة، وكذلك جهات ليست أعضاء في المجلس. ونحن نرى أن صياغة هذا القرار على مدى أشهر عديدة شكلت نموذجا قويا لمناقشات شاملة أدت إلى صنع القرار. وتود نيوزيلندا أن ترى هذا النهج يتكرر على نحو أكثر تواترا من قبل المجلس لتحسين النتائج التي يحرزها.

أخيرا، وفي مجال أساليب العمل، أود أن أعلق على المناقشات الجارية بشأن عملية تعيين رؤساء الهيئات الفرعية. إن هذه المسائل ذات أهمية كبيرة لنا، لأنها هامة بالنسبة إلى الطريقة التي يعمل بها المجلس والآثار المترتبة على أعضاء الأمم المتحدة بنطاقهم الأوسع وجميع الدول التي ستعمل في المجلس باعتبارها أعضاء منتخبين. والأعضاء المنتخبون هم الذين يترأسون الهيئات الفرعية للمجلس، بما فيها لجان الجزاءات. والمعروف أن عملية تعيين الرؤساء يكتنفها الغموض، ونعتقد أنه ينبغي لها أن تتغيّر.

إن انتخابات مجلس الأمن سوف تجري في الشهر المقبل، وسيوفر لنا هذا التوقيت المبكر مزيدا من الوقت للتفكير في أنسب الأعضاء لرئاسة الهيئات الفرعية. والأهم من ذلك أنه يتيح مزيدا من الوقت للتشاور مع الأعضاء الجدد.

وبناء على ذلك، تؤيد نيوزيلندا بقوة أن يشارك جميع أعضاء المجلس في هذه العملية، وليس مجرد الأعضاء الدائمين، ونقترح أن يتولى الرؤساء المتعاقبون على مجلس الأمن، وهم الأقدر، تيسير عملية تحديد الرؤساء بعد انتخاب الأعضاء الجدد.

على العموم، تريد نيوزيلندا أن ترى عملية أكثر شمولا لصنع القرار، وإدارة أقل تفصيلا وأقل سيطرة من جانب القلة، وجهودا أفضل لإعداد رؤساء جدد يضطلعون بالأدوار المنوطة بهم. وبالنظر إلى أهمية هذه المسائل، ومناقشات أساليب العمل بصورة أعم، نرى أنه ثمة قيمة لتقديم إحاطات إعلامية منتظمة إلى الدول الأعضاء المهتمة بعمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وأعتقد أن ذلك قد جاء ذكره في البيان الرئاسي الذي تم اعتماده في أعقاب المناقشة المفتوحة التي جرت أواخر العام الماضي.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول إننا جميعا نستفيد من المزيد من الشفافية والمزيد من المشاركة مع أعضاء الأمم المتحدة ككل.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالثناء عليكم وعلى فريقكم، السيد الرئيس، حيال التنظيم الممتاز لأعمال المجلس وإدارته في هذا الشهر. وبناء على ذلك فحسب، لا بد لي من القول إن الرئاسة المصرية أحرزت نجاحا مدويا. وأود أيضا أن أشكركم على تنظيم هذه الإحاطة الاعلامية وفقا للمذكرة الرسمية ٥٠٧. إن هذه الصيغة بعينها تتيح فرصة هامة لأعضاء المجلس، ولا سيما الأعضاء المنتخبون، كي يسجلوا آراءهم بشأن أعمال المجلس وتقييم إنجازاته، الأمر الذي لا توفره صيغ أخرى. وما زلنا نعتقد أنه ينبغي لأعضاء المجلس أن يتوصلوا إلى تفاهم على تحقيق توازن بين الطابع التفاعلي الذي توفره جلسة الإحاطة الاعلامية غير الرسمية، أو صيغة توليدو، والحاجة إلى السجل الرسمي الذي توفره الصيغة الحالية.

واتساقاً مع الورقة المفاهيمية، أعتزم التركيز على عدد قليل من القضايا الخمس المقترحة.

أود أولا أن أتطرق إلى عمل المجلس مؤخراً فيما يتعلق بسورية، وخاصة على الصعيد الإنساني. نود أن نؤكد أن الحكومة السورية عليها التزام كامل بتأمين سلامة وأمن ورفاه مواطنيها. ويتعين على الحكومة أيضاً توفير وتسهيل فرص الوصول الإنساني إلى المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، والمناطق الخاضعة لسيطرتها بصورة خاصة. وعليه، فنحن وأعضاء المجلس الآخرين مازلنا نشعر بالجزع لأنه بالرغم من أفضل جهودنا الجماعية، فإن الوصول الإنساني، وخاصة إلى المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، لا يزال محدوداً بشكل يبعث على الرثاء. فالتأخيرات البيروقراطية والامتناع عن تسهيل وصول ثمانية قوافل أو تعمد عرقلتها من قبل الحكومة السورية وأطراف النزاع الأخرى كلها أمور مؤسفة وغير مقبولة تماماً. وهذا أمر يبعث على الإحباط، فكل يوم يمضي يمكن أن يعني الحياة أو الموت لسكان المناطق المحاصرة. ولا يمكن ترك هؤلاء لمصيرهم. وفي حين أن بلاغ ١٧ أيار/مايو الصادر عن الفريق الدولي لدعم سورية يقضي بتفعيل الجسور الجوية وإسقاط المساعدات جواً بحلول غد ما لم تتحسن حالة الوصول، علينا أن نؤكد أن ذلك ينبغي ألا يكون بديلاً عن الوصول براً. وفي هذا الصدد، ندعو كل أعضاء الفريق الدولي، وخاصة ذوي النفوذ لدى الأطراف السورية، إلى مواصلة الدفع من أجل تأمين فرص الوصول البري.

لقد كان من المناسب إحياء الذكرى السنوية العاشرة للمشاورات غير الرسمية بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بعقد مناقشة مفتوحة (انظر S/PV.7694) في ٢٤ أيار/مايو، والتي تركز النقاش خلالها على آفاق العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ومستقبل هيكل السلام والأمن الأفريقي. والاستعراضات الأخيرة لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة وعمليات السلام والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، أعطت زخماً لعلاقة متجددة ومنشطة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وماليزيا تؤكد تأييدها للبيان الرئاسي

S/PRST/2016/8، الذي نرى أنه يشكل ويمهد السبيل للتفاعل بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن الأفريقي في المستقبل.

واتساقاً مع مصلحتنا المشتركة في إجراء مناقشات أكثر موضوعية من شأنها أن تؤدي إلى نتائج ملموسة بشكل أكبر، ترى ماليزيا أنه يمكن لمجلس الأمن ومجلس السلم والأمن الأفريقي زيادة تحسين أساليب عملهما لدى عقد مشاورات غير رسمية. وتحديداً، نعتقد أن بعض المقترحات التي طرحت خلال مشاورات أيار/مايو، بما في ذلك جدول أعمال المشاورات المشتركة، مع التركيز على تقييم تنفيذ ما جاء في البلاغ الصادر عن مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن الأفريقي، يمكن أن تكون مفيدة لأغراض الاستمرارية والتنسيق. إضافة إلى ذلك، وعلى غرار الطريقة التي تجرى بها مشاورات غير رسمية بين المجلس ومفوضية الاتحاد الأوروبي، نعتقد أن الممارسة التي يقترح كل من الجانبين بموجبها عدداً معيناً من المواضيع التي يرغب في مناقشتها من شأنها تجنب المشاحنات الإجرائية غير المفيدة وتوفير مزيد من الوقت لمناقشات موضوعية.

وإذ أنتقل إلى المسائل الأكثر اتصالاً بأساليب العمل، يود وفدي أن يكرر الإعراب عن تقديره للسفير موتوهايد يوشيكاوا، الذي سيغادرنا قريباً، ولوفد اليابان لعملهما الممتاز في قيادة الفريق العامل غير الرسمي التابع للمجلس المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ونؤيد تماماً خطة العمل لعام ٢٠١٦ المقترحة من قبل الفريق العامل غير الرسمي، ويسرنا التقدم المحرز في المشاورات بشأن البند الأول من خطة العمل – المتعلق بالترتيبات الانتقالية لأعضاء المجلس المنتخبين حديثاً أو القادمين. وبالنظر إلى أنه من المقرر أن تنتخب الجمعية العامة في غضون بضعة أسابيع خمسة أعضاء غير دائمين في المجلس للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، فإننا نرحب بالاقتراح الداعي لإشراك الأعضاء الجدد في عمل المجلس في أقرب وقت ممكن. وفي نفس الوقت، نعتقد أن عملية تسمية رؤساء جدد للهيئات الفرعية ينبغي أن تبدأ في وقت مبكر أيضاً. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد الاقتراح الداعي للتشاور الكامل مع الأعضاء القادمين وأن يكون لرئاسة مجلس الأمن دور أكبر في تلك العملية. ومن منظور مثالي، ينبغي للرئاسة أن تتولى القيادة بطريقة من شأنها أن تحقق المزيد من الشفافية والشمول في عمل المجلس.

ختاماً، أود أن أهنئكم مرة أخرى، سيدي الرئيس، وفريقكم الممتاز على عمل أبليتم فيه بلاء حسناً. وكانت الرئاسة المصرية ذات كفاءة عالية ومهنية، وهذا أمر نقدره كثيراً. أما بالنسبة للسفير ديلاتر ووفد فرنسا، فأود أن أؤكد لهما مجدداً على تعاون وفدي ودعمه الكاملين خلال فترة رئاسة فرنسا، متمنياً لهما كل التوفيق. ونحن على يقين من أن فرنسا ستوجه عمل المجلس بنجاح خلال شهر حزيران/يونيه الذي يبدو أنه سيكون حافلاً بالأعمال.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): باسم الوفد السنغالي بكامل أعضائه، أود بداية أن أهنئكم بحرارة، سيدي الرئيس، وفريقكم على ما أبديتموه من المهنية والكفاءة في إدارة أعمال المجلس في شهر أيار/مايو.

لقد كانت الرئاسة المصرية دائبة النشاط ومثمرة بكل تأكيد، وكانت تنطلق في العمل بخطى حثيثة للغاية أحياناً، من حيث المناقشات الاستراتيجية والتدابير العملية التي اتخذها مجلس الأمن على السواء. كانت هناك أوقات للتفكير، مع مناقشات مواضيعية بشأن كيفية تفكيك الفكر والخطاب الإرهابيين (انظر S/PV.7690)، وبشأن التعاون في مجالي السلم والأمن مع الاتحاد الأفريقي (انظر S/PV.7694) وبشأن التحديات الأمنية في منطقة الساحل (انظر S/PV.7699). وكانت هناك أيضاً أوقات للعمل في مجلس الأمن. وبناء على مبادرة مصر، توجه المجلس إلى شرق أفريقيا، إلى نيروبي ومقديشو والقاهرة. كما استعرض عدداً من الولايات واتخذ خمسة قرارات، منها أربعة تتعلق بقضايا أفريقية.

كما أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على ورقتكم المفاهيمية بشأن القضايا التي تناولتها مناقشتنا اليوم، وتتعلق تحديداً بسورية والصومال ومكافحة الإرهاب، والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وحماية الكوادر الطبية في النزاعات المسلحة. والعناصر التي تضمنها بيانكم الصحفي الصادر يوم الجمعة بشأن الحالة في غينيا – بيساو، واتخاذنا للقرار ٢٢٩٠ (٢٠١٦) صباح هذا اليوم. كل ذلك يشهد على الأهمية القصوى التي أولتها رئاستكم للقضايا الأفريقية.

إن انعقاد الدورة السنوية العاشرة للمشاورات بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي كان من أبرز أعمال هذه الهيئة في أيار/مايو. تلك كانت أول مشاورات من نوعها تعقد منذ صدر تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام (انظر S/2015/446)، وتقرير الأمين العام نفسه (S/2015/682) بشأن تنفيذ توصيات الفريق، والتقرير بشأن بناء السلام (انظر S/2015/490). والدورة التي عقدت هذا العام سمحت بتجديد التزام الهيئتين بمواصلة العمل معاً – وهو تطور يبعث الكثير من الأمل.

علاوة على ذلك، وفي إطار النظر في الحالة في الصومال وفي بوروندي، عقد المجلس ومجلس السلم والأمن الأفريقي مناقشات بشأن ضرورة مواءمة الاستراتيجيات والأساليب لمواكبة الأوضاع المتغيرة. وما تخللها من مشاورات وحوار غير رسميين سمح بالتفكير في إعادة تحديد أولوياتنا ومنع نشوب النزاعات من خلال التعاون بين الهيئتين. وكان من أبرز نتائج تلك المشاورات التأكيد على أهمية توجيه تعاونهما – وبالتالي مشاوراتهما السنوية – صوب نهج أكثر واقعية، على أساس الإجراءات التي تتخذها الهيئتان إزاء تحديات بعينها.

من الأهمية بمكان ترتيب الأولويات وتحديد آجال محددة وأهداف قابلة للتحقيق ويمكن للهيئتين تلبيتها، بما في ذلك ما يتعلق بتعاونهما الاستراتيجي. وينبغي أن يسمح لنا ذلك، حسب الاقتضاء، بمواءمة التعاون الإقليمي والحوار الثلاثي بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات بغية تهيئة مزيد من الاتساق والفعالية لعمل المجلس. ونظراً لارتفاع عدد القضايا المطروحة على جداول أعمال الهيئتين وتعقدها، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان علينا أن نعيد النظر في نسق المشاورات، فإما أن تعقد على مدى يومين أو أن تعقد دورتان سنوياً.

وإحدى المسائل الأخرى التي ينبغي أن ننظر فيها هي مسألة الموظفين الطبيين في حالات النزاع المسلح، الذي اتخذ مجلس الأمن بشأنها القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦). وأشير، في جملة أمور، إلى أن الجمعية العامة اتخذت القرار ٦٩/١٣٢، بشأن الصحة العالمية والسياسة الخارجية، وكان لبلدي شرف تقديمه إلى الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويحث القرار جميع أطراف النزاع على اتخاذ التدابير اللازمة لمنع وقوع الهجمات على العاملين الطبيين والهياكل الأساسية الصحية وقمع هذه الهجمات. كما يطلب من الدول أن تكفل مساءلة مرتكبي هذه الأعمال، لأنه لا ينبغي لأي أحد أن يطلق النار على سيارة إسعاف.

وفي الوقت نفسه، يتفهم وفد بلدي مشكلة تقديم الرعاية الطبية في النزاعات المسلحة إضافة إلى ضمان الحماية وإيصال المساعدة الإنسانية. وفيما يتعلق بالآثار الضارة لتفشي وباء فيروس إيبولا في الآونة الأخيرة على عمليات بناء السلام في البلدان المتضررة، فإن من الأمور الملحة أن نكون قادرين على الحفاظ على السلام في أعقاب التحديات الناشئة التي تؤدي إلى تقويض أعمال المجلس في السعي لإحلال السلام الدائم. ونحرؤ على الأمل بأن يتيح تقرير الأمين العام المطلوب تقديمه في القرار فرصة لبدء تفكير متعمق في مسألة الرعاية الصحية في النزاعات المسلحة.

ونشيد بدور مجلس الأمن في عملية انتخاب الأمين العام الجديد، وهو ما سعى الوفد المصري لإيضاحه. ونحن على ثقة

بأن الرئاسات المقبلة للمجلس ستنظم بفعالية وكفاءة عمليات اقتراع شكلية وحوارات تفاعلية مع جميع المرشحين الذين يرغبون في المشاركة في ذلك.

وفي الختام، أكرر تهنئة الوفد السنغالي لكم، سيدي، على قيادتكم للمجلس في هذا الشهر، وأؤكد للسفير فرانسوا دولاتر ممثل فرنسا وفريقه على دعمنا. ونتمنى لهما كل النجاح فيما يستعدان لتولي رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، الذي سيكون حافلا للغاية بالعمل.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أود بداية أن أتقدم لكم جميعا بالشكر على كلماتكم الطيبة بحق الرئاسة المصرية للمجلس لشهر أيار/مايو، وأعرب لجميع أعضاء المجلس عن امتناننا على الدعم الذي قدموه لوفد مصر طوال هذا الشهر.

لقد شهد شهر أيار/مايو الجاري جدول أعمال مزدحما وحافلا بالعمل تناول فيه المجلس قضايا تحظى بأهمية بالغة لانعكاسها المباشر على السلام والأمن الدوليين. ولعل الغرض الرئيسي من هذه الجلسة الختامية هو الاستفادة من الدروس والأساليب التي اتبعها المجلس في تسيير أعماله خلال الشهر المنتهي وتقييم فعالية أنشطة المجلس خلال تلك الفترة بشفافية وموضوعية وعمق.

ولخدمة هذا الهدف، فقد عممت الرئاسة المصرية ورقة مفاهيم غير رسمية اقترحت من خلالها تركيز هذه الجلسة على عدد محدود من القضايا وتناولها ببعديها الموضوعي والإجرائي للتأكيد على الارتباط العضوي لهذين البعدين في تعزيز فعالية المجلس. ومن هنا، سأركز بياني على المواضيع التالية:

أولا، جاء اتخاذ المجلس بالإجماع للقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن الرعاية الطبية في النزاعات المسلحة مؤشرا على الدور الهام والبناء الذي يمكن أن تضطلع به الدول المنتخبة. فقد جاءت هذه المبادرة، التي أطلقتها خمس دول من الأعضاء المنتخبين، هي اليابان وإسبانيا ونيوزيلندا وأوروغواي ومصر، تصديا لتنامي الهجمات ضد المنشآت الطبية والعاملين في المجال الطبي خلال حالات النزاع.

ويعبر التأييد الواسع الذي حظي به القرار وقيام ٨٥ دولة بتقديمه عن قدرة المجلس على الوصول إلى آفاق جديدة في مواجهة التحديات الناشئة للسلام والأمن الدوليين وحشد التأييد لقراراته ذات الصلة بما ينعكس إيجابيا على مشروعية هذه القرارات وتقبل المجتمع الدولي لها، وبالتالي على مصداقية المجلس. كما يظهر جدية المجلس في التعامل مع مرتكبي عمليات استهداف المنشآت الطبية.

وأود أن ألفت النظر إلى الأسلوب الفريد الذي تمت به بلورة هذه المبادرة. فهي المرة الأولى التي يشترك فيها خمسة من الأعضاء في جهد جماعي لصياغة مشروع قرار، وقيادة وتنسيق المشاورات حوله بدون تعجل وبانفتاح وشفافية وشمول مع جميع أعضاء المجلس، بل ومع الجهات الفاعلة والمهتمين من غير أعضاء المجلس بهدف إثراء المحتوى وصولا إلى اعتماد مشروع القرار بالإجماع. وذلك خلافا للمتبع بقيام أحد الأعضاء بطرح مشروع قرار بدون إتاحة وقت كاف للتشاور حوله.

ثانيا، جاء تنظيم المناقشة الوزارية المفتوحة (انظر SPV.7690) حول مكافحة رسائل وأيديولوجيات الجماعات الإرهابية ليؤكد على أهمية اتساع زاوية التناول لسبل مكافحة الإرهاب. فلم يعد اقتصار الجهود الدولية على البعد الأمني لمكافحة الإرهاب كافيا أو فعالا في التصدي لتمدد الظاهرة واكتسابها أرضية لدى قطاع عريض من المجتمعات، باختلاف درجات تقدمها. وقد جاءت مشاركة ممثلين لكل من مجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر الشريف وشركة مايكروسوفت تعزيزا لأهمية انفتاح المجلس على رؤى الجهات

الفاعلة الحقيقية في مجال التصدي للرسائل والأيديولوجيات الإرهابية. كما جاءت مشاركة ما يربو على سبعين متكلما في النقاش العام لتجسد مدى اهتمام المجتمع الدولي بموضوع النقاش.

وتكتسب الخلاصة الواردة في البيان الرئاسي S/PRST/2016/6، الذي انتهى إليه النقاش العام، بمطالبة لجنة مكافحة الإرهاب بتقديم اقتراح إلى مجلس الأمن بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ لوضع ”إطار دولي شامل“ للتصدي للرسائل التي يستخدمها الأفراد والجماعات المتطرفة، تأكيدا لجدية المجلس وتوافر الإرادة السياسية لتوظيف الاهتمام الذي عبر عنه النقاش بصورة عملية وتنفيذية، وهو ما يمثل تحديا أمام الدول الأعضاء المطالبة بإظهار الجدية والالتزام اللازمين لإنجاز هذه المهمة.

وندعو في هذا الصدد لجنة مكافحة الإرهاب، التي تتشرف مصر برئاستها، إلى البدء بشكل فوري في تنفيذ المهمة التي كلفت بها في التشاور الوثيق مع الدول والمنظمات والجهات ذات الصلة، بما يمكن معه لمجلس الأمن النظر، بعد انتهاء لجنة مكافحة الإرهاب من إعداد واعتماد الإطار المطلوب ووضع جوانبه العملية موضع التنفيذ، مما يعزز من مصداقية المجلس وقراراته وتمثيلة الأمين للتوافق الدولي حول القضية.

ثالثا، شهد هذا الشهر أكثر من إحاطة إعلامية وجلسة مشاورات حول الأوضاع في سورية لعل أهمها الإحاطة الإعلامية المفتوحة التي عقدها المجلس في ٤ أيار/مايو (انظر SPV.7687). وجاءت فريدة من نوعها لكونها لم تتزامن مع اتخاذ قرار توافق المجلس حوله مسبقا بشأن الأوضاع في سورية. وجاءت مداخلات الدول الأعضاء بمشاركة الوفد السوري كاشفة لنقاط الاتفاق والاختلاف حول تحميل أطرف سورية وإقليمية مسؤولية انتهاك اتفاق وقف الأعمال العدائية من عدمه، وهو وإن كان لا يمثل الواجهة المثلى للمجلس، إلا أنه يعزز من الشفافية ومن الواقعية في توصيف أوجه وحجم التحدي الذي يواجه المجلس في تناول الأزمة السورية. ومع ذلك، أو ربما نتيجة ذلك، نجح المجلس في إصدار بيانين صحفيين أكد فيهما رفضه وإدانته لاستهداف المدنيين والمنشآت المدنية ودعمه لوقف الأعمال العدائية وضمان النفاذ اللازم للمساعدات الإنسانية. كما عاود المجلس إدانته لنشاط التنظيمات الإرهابية.

إن المبادئ الرئيسية التي تجمعنا، والتي تتفق مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والالتزام بقرارات مجلس الأمن دون انتقائية، كفيلة بأن تسمح للمجلس بالتوافق على الخطوط الرئيسية لحل الأزمة وإنهاء معاناة الشعب السوري. وأود، في هذا الإطار، التأكيد مجددا على تأييد مصر لعمل الفريق الدولي لدعم سورية وتشجيعه ووقوفها خلف التنسيق المهم والمحوري والضروري بين الولايات المتحدة وروسيا في إطار رئاستهما المشتركة.

رابعا، أبرز توقيت إتمام زيارة المجلس إلى الصومال وكينيا ومصر خلال الشهر المنتهي ضرورة اختيار المجلس للتوقيت المناسب لإتمام زياراته الميدانية. فقد تزامنت الزيارة مع التوتر الذي ارتبط بجمود في عملية إقرار البرلمان الصومالي للنموذج الانتخابي لعام ٢٠١٦، مما مكن المجلس من توجيه رسالة واضحة وقوية إلى كافة الأطراف الصومالية بضرورة البناء على ما تم تحقيقه من إنجازات منذ عام ٢٠١٢ وعدم استعداد المجلس للتسامح مع كل ما ينتج عن تعطيل للعملية السياسية. وقد شهدت الأيام القليلة اللاحقة على زيارة المجلس إلى مقديشو تفعيل الرئيس الصومالي لسلطاته التنفيذية واعتماد النموذج الانتخابي، بما يمهد الطريق لبدء اتخاذ الإجراءات والترتيبات اللازمة لاتمام العملية الانتخابية في موعدها.

وفي ذات السياق، وتزامنا مع ما تشهده العملية السياسية والأمنية في الصومال والأزمات الإنسانية التي تشهدها منطقة

القرن الأفريقي، جاء توقيت لقاء المجلس والرئيس الكيني أوهورو كينياتا ليوفر فرصة جيدة لاستماع إلى وجهة نظر فاعل هام في منطقة القرن الأفريقي حول التحديات التي تواجه الجهود الإقليمية لضمان وتحقيق السلم والأمن في الصومال، وسبل تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والأطراف الإقليمية الفاعلة في مواجهة الأزمات التي تشهدها تلك المناطق.

وامتدادا لاهتمام المجلس بالتعرف على رؤى الأطراف الإقليمية سواء فيما يتعلق بالقضية الصومالية أو بوجه عام إزاء القضاء المدرجة على جدول أعمال المجلس، فقد اختتم المجلس جولته بلقاء مع مجلس الجامعة العربية على مستوى المندوبين الدائمين في القاهرة، وهو اللقاء التشاوري الأول للمجلس مع الجامعة العربية. وقد أجرى المجلسان حوارا صريحا حول الأوضاع في ليبيا والتحديات التي تواجهها وتمدد الإرهاب في البلد، إضافة إلى سبل دعم العملية السياسية في الصومال وتطورات عملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك رؤية الجامعة العربية للمبادرة الفرنسية والتوافق القائم حول عدد من المبادئ الأساسية التي تسمح بانطلاق المفاوضات المباشرة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني.

خامسا، مثلت الاجتماعات المشتركة بين أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن الأفريقي فرصة لإجراء مراجعة استراتيجية لحالة الشراكة بينهما بمناسبة مرور ١٠ سنوات على بدء الاجتماعات التشاورية. ولعل النقاشات الثرية خلال تلك الاجتماعات قد جسدت الرغبة المشتركة لدى الجانبين في تطوير التعاون بينهما تجاه شراكة أكثر عمقا وفاعلية. كما جسدت المميزات التي تتمتع بها اللقاءات غير الرسمية بين أعضاء الجانبين وإمكانية عقدها بوتيرة منتظمة عندما تتاح الفرصة بما يساعد على استمرارية الحوار بين الجانبين وبلورة فهم مشترك لتحديات السلم والأمن في القارة الأفريقية. كما طرحت تلك الاجتماعات أسئلة هامة حول كيفية توظيف الاجتماع التشاوري السنوي كوسيلة لتنسيق الجهود والمواقف بين الجانبين في التعامل مع تلك التحديات وكيفية استخلاص الدروس لتطبيقها على النطاق الأوسع لتفعيل دور المنظمات الإقليمية.

وختاما، وبما أنها آخر جلسة لمجلس الأمن في شهر أيار/مايو تحت الرئاسة المصرية، أود أن أعرب عن شكري وتقديري العميق والكامل للجهد الكبير الذي بذله زملائي في البعثة المصرية من أجل إنجاح مهمة مصر خلال رئاستها للمجلس. كما أكرر الإعراب عن التقدير لجميع الوفود على الدعم الذي قدمته لوفد مصر خلال رئاسته لشهر أيار/مايو. ولا يفوتني توجيه شكر خاص لكل من طاقم الأمانة العامة وأمانة المجلس بالكامل وأعضاء فريق الترجمة الشفوية على الأداء الاحترافي بامتياز والذي كان سببا مباشرا في تحقيق انسيابية عمل المجلس وكفاءته خلال الشهر. وأتمنى كل التوفيق لوفد فرنسا والسيد السفير فرانسوا دولاتر وأعضاء بعثته خلال رئاسته للمجلس في شهر حزيران/يونيه وأعده بالدعم والمساندة لتمكينه من أداء مهمته الشاقة بنجاح.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.